تونس من الثورة إلى الإصلاح:
توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية

نتائج مجموعات التركيز في تونس

7 – 17 ديسمبر 2011

إعداد نيكول روزويل وأسماء بن يحيى

جانفي 2012

المعهد الوطني الديمقراطي

2030 M Street, NW, Fifth Floor
Washington, DC 20036
Telephone: 202-728-5500
Fax: 202-728-5520
Website: www.ndi.org

نيويورك 2030M Street، الطابق الخامس
واشنطن، 20036
الهاتف:202-728-5500
الفاكس: 202-728-5520
الموقع الالكتروني:www.ndi.org

تم إعداد هذا التقرير وإجراء الأبحاث التي قام بها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في تونس بفضل تمويل من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط في إطار اتفاق التعاون المشترك رقم S-NEAPI-11-CA-344-A001.

لا تعبر الآراء المذكورة في هذا التقرير إلا على أفكار المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط أو حكومة الولايات المتحدة.

يمكن توجيه أي أسئلة حول مضمون هذا التقرير إلى كاثي غيست، مديرة الشؤون العامة في المعهد الوطني الديمقراطي، على رقم الهاتف التالي: 5535-728 (202) أو البريد الالكتروني.kgest@ndi.org

جميع الحقوق محفوظة © المعهد الوطني الديمقراطي 2011. جميع الحقوق محفوظة. يمكن نسخ و/أو ترجمة أجزاء من هذا التقرير لأغراض غير تجارية شرط ذكر المعهد الوطني الديمقراطي على أنه مصدر المادة وتقديم نسخ من أي ترجمة للمعهد.

المحتوى

1 – المعهد الوطني الديمقراطي.....5

2 – تمهيد.....6

3 – خريطة تونس.....10

4 –موجز تنفيذي.....11

5 – النتائج الرئيسية.....18

I .آراء حول الثورة 18

II .توجهات البلاد.....21

III .الإنتخابات وثقة الناخبين.....28

IV .تعريف الديمقراطية والمواطنة.....34

V .الحكم 39

VI .القيادة السياسية.....44

VII .التطلع إلى الأمام 51

خاتمة واستنتاجات.....55

ملحق أ مواقع مجموعات التركيز 60

المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) هو منظمة غير ربحية، غير حزبية وغير حكومية، تستجيب لتطلعات الشعوب في جميع أنحاء العالم للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتهتم بتعزيزها. ويسعى المعهد منذ تأسيسه في عام 1983 مع شركائه المحليين إلى دعم وتقوية المنظمات السياسية والمدنية، والعمليات الانتخابية، وتعزيز مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة داخل الحكومات. ومن خلال تكاتف جهود موظفيه والناشطين السياسيين المتطوعين من أكثر من 100 دولة، يُقرِّب المعهد الأفرادَ والجماعات من بعضها البعض لتبادل الأفكار والمعارف والخبرات والتجارب. ويتعرف بالتالي الشركاء بشكل واسع على أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تكييفها مع احتياجات بلدانهم. وتدعم المقاربة الدولية التي يعتمدها المعهد الديمقراطي الوطني الرسالة التي مفادها أنه رغم عدم وجود نموذج ديمقراطي واحد، هناك بعض المبادئ الأساسية التي تتشارك فيها جميع الديمقراطيات. يتمسك عمل المعهد بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنه يدعم تطوير قنوات الاتصالات التي تؤطرها المؤسسات بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المُنتَخَبين، ويعزز قدراتها على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. لمزيد من المعلومات حول المعهد، يرجى زيارة الموقع الالكترونيwww.ndi.org

تمهيد

كانت حركة الاحتجاج التي انتشرت على الصعيد الوطني وأدت إلى إطاحة نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 جانفي عام 2011 الأولى من نوعها في العالم العربي. و على مدى السنة التالية لعبت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني دورا جديدا في الساحة السياسية التونسية التي أصبحت أكثر إنفتاحا. مثلت الانتخابات التي أجريت في 23 أكتوبر 2011 لاختيار أعضاء المجلس الوطني التأسيسي خطوة تاريخية في هذه المرحلة الانتقالية. ودخل القادة السياسيون المنتخبون الجدد في مرحلة مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق حول تقاسم السلطة داخل الهيئة الجديدة وتعيين حكومة انتقالية تدير شؤون البلاد طوال فترة عام في وقت يقوم فيه المجلس الوطني التأسيسي بصياغة الدستور الجديد.

جرت هذه الجولة من مجموعات التركيز في شهر ديسمبر 2011. وقد أظهرت النتائج أن الانتخابات كانت بمثابة التجربة التطهيرية بالنسبة للتونسيين الذين كانوا قادرين وللمرة الأولى في حياتهم على التعبير عن اختيارهم لقيادة سياسية. وعلى الرغم من اختلاف ردود الفعل حول نتائج الانتخابات، كان هناك اعترافاً واسعاً أن تونس قامت بتحقيق خطوة سياسية مهمة. و لقد ساهمت المشاركة في الانتخابات في تعزيز التزام المواطنين تجاه أهداف الثورة و الدور الذي أصبحوا يطمحون إليه في مراقبة آداء القادة المنتخبين في هذه الفترة الإنتقالية التي سيتم فيها صياغة الدستور الذي سيحدد شكل المستقبل السياسي في تونس.

الهدف – من أجل تقديم معلومات موضوعية و حينية حول أولويات المواطنين ونظرتهم للعملية الانتقالية للقيادات السياسية والمدنية في تونس ، قام المعهد الوطني الديمقراطي (NDI أو المعهد) بدراسات نوعية في العديد من المدن التونسية منذ شهر مارس 2011[1]. وركّز المعهد الوطني الديمقراطي في الجولة الرابعة لمجموعات التركيز على مواقف المواطنين من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ونتائجها، فضلاً عن التوقعات للعام المقبل. وتضمن الدراسة التي أُجريت خلال الفترة الممتدة بين 7 و 17 ديسمبر 2011 مناقشات 12 مجموعة تركيز في أربعة مدن من مختلف أنحاء البلاد، وتعرضت للنقاط التالية:

- وجهات نظر حول مدى تحقيق المرحلة الانتقالية السياسية الحالية للأهداف المتصورة من الثورة

[1] أصوات ثورة: حوارات مع الشباب التونسي (تاريخ النشر أفريل 2011)، تونس والطريق إلى المستقبل: مواقف المواطنين حيال الأوضاع في تونس وفترة الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي (تاريخ النشر جويلية 2011)، تشكيل المستقبل: مواقف المواطنين من العملية الانتخابية وصياغة الدستور (تاريخ النشر سبتمبر 2011).

- تصوّرات حول دور العملية الانتخابية في المرحلة الانتقالية بما في ذلك كيفية إدارة الانتخابات
- المواقف تجاه القيادة الجديدة المنتخبة والمشاركة السياسية
- التوقعات في مرحلة ما بعد الانتخابات في مجال العمل السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

وقد تم استخدام نتائج هذه الدراسة لإبلاغ صانعي القرار في تونس– في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني– بمواقف وآراء المواطنين. كلّف المعهد "EMRHOD للاستشارات" بتنظيم الدراسة في أربع مدن من كامل أنحاء الجمهورية. وتتخصص شركة EMRHOD في القيام ببحوث سبر الآراء و التسويق وتعمل في شمال إفريقيا، ولها مكاتب في تونس والجزائر وهي عضو المجموعة البحثية ENSOMAR وتمثل هذه الدراسة بالنسبة للمعهد الوطني الديمقراطي الجولةَ الرابعةَ في سلسلة متواصلة من بحوث سبر الآراء التي أجراها المعهد في عام 2011 بهدف تقديم تحليل لمواقف المواطن التونسي حيال تطور الانتقال السياسي.

أبحاث مجموعة التركيز: مجموعات التركيز هي طريقة بحث تعتمد المقابلاتَ المفتوحةَ الموجهة في إطار مجموعات يُسَيِّر النقاشات بين أفرادها وسيطٌ يتَّبع توجيهات مُعَدَّة سلفا. ويتمثّل الهدف من أبحاث مجموعات التركيز في فهم مواقف وآراء وتجارب المشاركين الذين يتم اختيارهم للمشاركة في هذه العملية. وتُعتَبر مجموعات التركيز مفيدةً بشكل خاص في الحصول على فهم أكبر للدوافع والمشاعر والقيم التي تقف وراء ردود أفعال المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، يُمكّن هذا النوع من طرق البحث المشاركينَ من تبادل الأفكار – وبذلك ينكشف فهم أعمق للأسباب الكامنة وراء الآراء التي يعبّرون عنها – والتي قد لا تظهر في المقابلات المتعمقة مع الأفراد أو في الدراسات الكمية. وتدور مناقشات مجموعات التركيز بين عدد صغير من المشاركين يتراوح عادة بين 8 و 12 فردا في المجموعة الواحدة. ومع ذلك، قد تكون المجموعات أصغر أو أكبر قليلا من العدد المثالي، حسب الحالة. فعلى سبيل المثال، قد تستفيد الدراسة مع مجموعة نسائية في منطقة معزولةٍ من أن تكون أكبر عددا بسبب وجود احتمال كبير أن ترفض واحدة أو أكثر من المُشارِكَاتِ التحدّثَ مطوّلاً، حتى مع وجود ضغط من الوسيط. ومن خلال المناقشات المفتوحة المُوَجَّهة، تُمكّن مجموعاتُ التركيز صانعي القرار من فهم الدوافع والمشاعر والقيم التي تقف وراء آراء المشاركين. كما تمثّل نتائج مجموعات التركيز صورةً تعكس الآراء زمن إجراء البحث. وبالنظر إلى ديناميكية العملية الانتقالية في

تونس، فإن الرأي العام في تغيّر مستمر يحاكي ردود أفعال المواطنين بالنسبة للأحداث الجارية. لذلك فإن الاستنتاجات من هذا التقرير لا تمثل سوى الآراء التي عبّر عنها المواطنون في فترة إجراء الأبحاث في منتصف ديسمبر 2011 .

المنهجية

نظم المعهد الوطني الديمقراطي في الفترة الممتدة من 7 إلى 17 ديسمبر 2011، 12 مجموعة تركيز مع 118 مشاركاً في أربع مدن في مختلف أنحاء تونس. وقد تم اختيار المدن المُستهدفةَ على أساس حجم سكانها، و ثقلها الاقتصادي و موقعها الجغرافي و دورها في الأحداث السياسية خلال عام 2011. وللحصول على وجهات نظر شريحة واسعة من المجتمع التونسي حدد المعهد الوطني الديمقراطي ثلاث مجموعات ديمغرافية مختلفة لكل موقع : 1) مجموعة مختلطة من الشباب (تتراوح أعمارهم بين 24–35 سنة) ؛ 2) مجموعة من النساء فوق سن 35 عاما؛ و 3) مجموعة من الرجال فوق سن 35 عاما. وتضم كل مجموعة بين 9 و 11 مشتركاً. أما التقسيم حسب الجنس فكان 51 بالمائة رجال و49 في بالمائة نساء. وقد تم اختيار المشاركين وإعادة فرزهم لضمان التكافؤ بين الجنسين وتمثيل مختلف الأحياء، والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، ومستويات التعليم والمهن.

مجموعة العمل والإعدادات اللوجستية: كان الوسيط الذي أشرف على جميع مجموعات التركيز مواطنا تونسيا درّبه كل من NDI وشركة EMRHOD على تقنيات الوساطة. وأعتُمدت اللهجة التونسية كلغة حوار في كافة المجموعات كما تم إعداد نص الحوار باللغتين العربية والإنكليزية .

مواقع المجموعة: أُجريت مجموعات التركيز الاثني عشر المذكورة في هذا التقرير في أربعة مواقع في جميع أنحاء تونس: تونس و قابس و سوسة و جندوبة (انظر الخريطة في هذا القسم). و كانت المواقع المختارة لهذه الدراسة مناطق حضرية أو شبه حضرية. و في مختلف الحالات تم اختيار أماكن مناسبة لإجراء جلسات المناقشة لضمان خصوصية المشاركين و مساحة كافية للمراقبة المباشرة من قبل موظفي المعهد الوطني الديمقراطي.

التأثير الخارجي: يتم في جميع الحالات، بذل كل جهد ممكن لضمان عدم ممارسة أي تأثير لا مُسوِّغَ له على المشاركين في المجموعات. لا يتم الإفصاح عن التوجيهات المُعتمدة في إدارة النقاش في مجموعات التركيز للسلطات المحلية قبل انطلاق نقاشات المجموعة. ولم تُظهر هذه الدراسة أي حالة تكون فيها نتائج مجموعة واحدة أو أكثر مختلفة جذريا عن نتائج المجموعات مجتمعة، مما يعني أن أي تأثير محلي لم يكن له أي وَقع على هذه الدراسة في حالة حدوثه.

خريطة تونس

المصدر:

One World Nations Online، جانفي 2012

موجز تنفيذي

يستطلع هذا التقرير الرأي العام في تونس في منتصف شهر ديسمبر 2011. يدرس التقرير عبر 12 مجموعة تركيز تتضمن 118 مشاركاً تونسياً مواقفَ المواطنين التونسيين ومخاوفَهم بشأن التقدم المُحرز في تحقيق أهداف الثورة و العملية الانتخابية الأخيرة و المرحلة القادمة في عملية الانتقال السياسي التي سيصاغ فيها الدستور الجديد. وكما هو الحال مع جميع دراسات استطلاعات الرأي التي يقوم بها المعهد الوطني الديمقراطي سُئل المشاركون عن آرائهم حول آداء الأحزاب السياسية والمؤسسات الحاكمة والأمن، والقضايا محل الإهتمام العام. ويمكن الاطلاع على ملخص لأهم النتائج أدناه. أما النتائج الكاملة، بالإضافة إلى مجموعة من الاقتباسات المختارة من المشاركين، فيمكن العثور عليها في قسم النتائج الرئيسية في هذا التقرير. و لتوفير سياق لذكرى مرور عام على سقوط نظام بن علي، يتضمن التقرير الاتجاهات الرئيسية التي تم تحديدها في جولات الأبحاث النوعية الأربع التي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني على مدى 2011.

I. آراء حول الثورة

يواصل المواطنون التونسيون بعد عام واحد على قيام الثورة التركيز على أن الكرامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تمثل الهدف الأساسي للثورة. وفي حين اختلفت أولويات هذه الأهداف بالنسبة للمواطنين بناء على عدة عوامل أبرزها مدى إتاحة الفرص الاقتصادية لهم، إلاّ أن المطالبة بمزيد من الكرامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقيت ثابتة منذ شهر مارس 2011.

اعتبر المشاركون أن الإطاحة بنظام بن علي الدكتاتوري، بما في ذلك الجهود التي تُبذل للقضاء على المحسوبية، وتعزيزِ حرية التعبير والاختيار الفردي (من خلال الانتخابات) وزيادةِ التعددية السياسية، من أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها منذ قيام الثورة. وبالنسبة للعديد من المشاركين فإن الفضل يعود للثورة التي أمّنت الحريات المكتشفة حديثاً والتي تتضمن الانضمام إلى الأحزاب السياسية وممارسة حقهم في التصويت.

عبّر المشاركون عن آراء متباينة حول مدى تحقق أهداف الثورة – مع تعاظم الشك حول هذه المسألة بشكل كبير عند النساء والشباب. أكثر التحديات التي تم التحدث عنها كانت قضية التخلي عن تركة "الجهوية" أو التهميش على أساس جغرافي والقربَ من مراكز السلطة السياسية السابقة. وقد حمّل المشاركون،

مع بعض الاستثناءات لاسيما في جندوبة، مسؤولية معالجة هذه الظاهرة في المقام الأول للحكومة والقادة السياسيين.

يتوقع المشاركون بأن يكون تقدم العملية السياسية بطيئاً لكنهم عبّروا عن إيمانهم بأنها تسير في الطريق الصحيح؛ إلا أن عامل الصبر هذا غاب بالنسبة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ومن أكثر النقائص التي ذُكِرت مسألة النقص في التعويض للعائلات التي فقدت أحد أفرادها خلال الثورة، وغياب برنامج متكامل لتوفير فرص العمل.

II. توجهات البلاد

يفتخر التونسيون بتطوّر العملية السياسية وعبّروا عن تفاؤلهم بالمستقبل. واستشهد المشاركون على ذلك بالانتخابات الأخيرة التي جرت وتعيين حكومة انتقالية جديدة مع إعطاء الفضل للمواطنين الذين لعبوا دوراً في إحراز هذا التقدم.

تُعتبر التعدديةُ السياسية و وجودُ "معارضة" شرعية قادرة على التعبير من نقاط القوة المُكتشفة حديثا و التي لم تكن متاحة في ظل النظام السابق. وعلى القدر ذاته من الأهمية شَدَّدَ المشاركون على قضية الشفافية الناشئة التي يجب أن يتميز بها الجميع بدءاً من المسؤولين المنتخبين والقادة السياسيين وصولا إلى أرباب العمل في القطاع العام، وهي المسألة التي اعتبروا أنها مؤشر على أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح.

يُمثّل تزايد نسب البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة أبرز المواقف التي تستوجب حلولاً فورية ومعالجةً من الحكومة الجديدة. ويشدد المشاركون من قابس وسوسة بشكل خاص على أنهم يستحقون تعويضات مالية أو رمزية من الحكومة رداً على المصاعب التي تعانيها هاتان المنطقتين منذ قيام الثورة.

يرى معظم المشاركون، الذين يشعرون أن الاقتصاد يسير في الاتجاه الخاطئ، أن الاعتصامات التي أصبحت مشكلة مزمنة تُشَكِّل العائق الرئيسي أمام استعادة الاقتصاد لعافيته. وقد عبر العديد من المشاركين عن إحباطهم نتيجة الإضرابات في مختلف أنحاء البلاد واعتبروا أن المحتجين يدفعهم السعي لمصالحهم الشخصية. يرى الكثيرون أن الإضرابات تؤذي البلاد كلها وتتسبب في تجاهل القضية الأكثر أهمية والتي تتمثل في البطالة.

يميل الشباب للتعبير عن قلقهم من التطورات السياسية ويشعرون أنهم الأكثر تضررا من نقص فرص التشغيل. ويرى هؤلاء الشباب أنه على الرغم من القول أن الفضل يعود لهم في قيام الثورة إلاّ أنهم لم يحصلوا على أي فوائد ملموسة. كما يشعر هؤلاء بالتهميش من قبل السياسيين ويصيبهم الإحباط لأن المحسوبية لا تزال تشكل عائقا أمام فرص العمل.

III. الانتخابات وثقة الناخبين

كان الشعور الكبير بالواجب الوطني، باعتباره مساهمة في تحقيق أهداف الثورة، أهم ما دفع التونسيين للمشاركة في انتخابات 23 أكتوبر 2011. وعبر المواطنون التونسيون، ومعظمهم ينتخب لأول مرة، عن سعادتهم لقدرتهم على التصويت بحرية دون الخوف من أي عقاب. كما عبّر المشاركون عن شعور بالإلتزام العميق للمساهمة بطريقة إيجابية سواء من خلال التعبير عن رغباتهم بخصوص التوجه السياسي المستقبلي والتصدي لأي محاولة لعودة النظام الذي كان يسيطر عليه حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم.

كانت الثقة في الهيئة المنظمة للانتخابات كبيرة، رغم بعض العيوب التي كانت متوقعة وتمت ملاحظتها بالفعل. وقد أثنى العديد من المشاركين على آداء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وأرجعوا الفضل لها في نجاح العملية الانتخابية، وذهب بعضهم إلى القول أن تولي كمال الجندوبي رئاسة الهيئة كان عاملاً حاسماُ في دعمهم لعمل هذه الهيئة.

شهد بعض المواطنين مخالفات من قبل الأحزاب السياسية، وعلى مستوى أقل من قبل بعض مسؤولي الهيئة المُنَظِّمة للانتخابات، ولكن هذا لم يؤثر على ثقتهم بأن نتائج الإنتخابات عبّرت عن أصوات الناخبين. واعتبروا أن الانتخابات كانت منظّمة تنظيماً جيداً، وأنها، على الرغم من بعض المخالفات البسيطة، كانت مثالاً قوياً يُحتذى به بالنسبة للدول العربية التي تعيش مرحلة انتقالية.

على الرغم من حصول الهيئة المنظمة للانتخابات على ثقة الناخبين، إلاّ أن بعض المشاركين أشاروا إلى عمليات تلاعب قامت بها الأحزاب السياسية للتأثير في الناخبين باعتمادها على خطاب عاطفي ومغريات مالية. وفي الوقت الذي أجمع فيه المشاركون على أنه كان من المتوقع حصول النهضة على أكثرية المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي إلاّ أنهم انتقدوا التكتيكات التي اعتمدتها الحركة. كما أثار الآداء القوي

للعريضة الشعبية مخاوف المواطنين الذين رأوا أن قادة العريضة تلاعبوا بالناخبين الأمر الذي أثّر على النتائج على نحو غير ملائم.

تحدث الناخبون عن مجموعة من العوامل التي أثّرت على قرارهم الانتخابي من ضمنها الدين، وبرنامج الحزب و"الجهوية". و يؤكد المواطنون أنه بغض النظر عن دوافعهم لاختيار لائحة معيّنة فإن اختيارهم كان مبنياً على القناعة الشخصية أكثر من التأثيرات الخارجية.

IV. تعريف الديمقراطية والمواطنة

تجاوزت مفاهيم الديمقراطية قضية حرية التعبير لتشمل أيضاً المسؤولية الفردية، من ضمنها التصويت، و الاعتقاد بأن الديمقراطية تضفي شرعية على حق الناخب بأن يتوقع أن تعمل الحكومة لمصلحة المواطن. رأى المواطنون في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي تجربتهم المشروعة الأولى كناخبين يشاركون في عملية ديمقراطية. و رأوا أن أصواتهم تُترجم إلى تمثيل في المجلس، و يتوقعون من هؤلاء القادة المنتخبين حديثاً وضع أولويات المواطنين فوق المصالح الشخصية أو الحزبية.

على الرغم من تركيز المواطنين على الانتخابات عند تعريفهم للديمقراطية، **إلا أنهم لا يملكون رؤية واضحة حول سبل دعم الحزب السياسي الذي اختاروه و مواصلة المشاركة سياسيا بين الفترات الانتخابية.** و يعكس هذاالأمر قلة الخبرة بالسياسات الحزبية وندرة المعلومات وقلة التواصل من طرف الأحزاب السياسية منذ الانتخابات وفي هذا الصدد عبر بعض المشاركين عن إمكانية نقل العمل التطوعي إلى منظمات المجتمع المدني.

تواجه النساء صعوبة في تحديد مجالات للمشاركة في النشاط السياسي بين الدورات الانتخابية، وغالباً ما يعبّرن عن رأيهن بأن حقوقهن في القرار تنتقل بالكامل إلى المسؤولين المنتخبين لاتخاذ القرارات نيابة عنهن. من المصاعب الإضافية التي تعيق مشاركة المرأة هي التصورات السلبية التي أعرب عنها كلٌّ من الرجال والنساء حول الدور التاريخي للحركة النسائية في تونس وربطها بحركات سياسية معيّنة.

عبّر بعض المشاركين عن شكوكهم في أهداف ونشاطات منظمات المجتمع المدني ومع ذلك هناك شبه إجماع على الرغبة في التطوّع والعمل ضمن هذه المنظمات. في الغالب يملك المشاركون نظرة إيجابية تجاه منظمات التنمية الخيرية أو الاجتماعية.

يُظهر المشاركون، الذي يرون الجمعيات بمثابة جسر بين المواطنين وصنّاع القرار، اهتماماً كبيراً بقضية إصلاح القطاع العام ومشاريع التنمية المملوكة محلياً. و يشدد المواطنون في جندوبة بشكل خاص على أهمية الاعتماد على الذات، كما عبّروا عن اهتمامهم بتطوير برامج لتشجيع التنمية المحلية والتي يمكن أن تشكّل نموذجاً إيجابياً للمناطق الأخرى.

٧. الحكم

أولى المواطنون التونسيون في جميع المدن الأهمية ذاتها لعملية صياغة الدستور وتوفير فرص عمل خلال السنة المقبلة، واعتبروا أن المجلس الوطني التأسيسي مسؤول عن الإثنين على حدٍ سواء.

أبدى المشاركون استعداداً للصبر على السياسيين المنتخبين حديثاً واعتبروا التنوّع السياسي داخل المجلس خطوة باتجاه الديمقراطية. وأظهر المشاركون ثقة كبيرة بكفاءة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي للقيام بالمهام المنوطة بهم. كما اعتبروا أن سنة واحدة هي مدة كافية لإعداد مسوّدة دستور.

لم يُبدِ المشاركون الصبر نفسه في ما يتعلق بتعامل القادة السياسيين مع المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تونس. و أعرب المشاركون بإستمرار أن إيجاد فرص العمل وخفض تكاليف المعيشة من أهم الأولويات العاجلة التي يجب على الحكومة التعامل معها. كما عبّرت أقلية على شعورها بإهمال الوضع الاقتصادي لفائدة الغايات السياسية طوال العام الماضي.

تختلف التوقعات بشأن عملية صياغة الدستور مع دعم قوي لإجراء استفتاء على مسودة المشروع. و نظرا لعدم توضيح الإجراءات الخاصة بعملية صياغة دستور جديد للشعب كانت توقعات المشاركين من مسار هذه العملية متنوعة.

تختلف وجهات النظر حول مدى وجود الدين وحقوق المرأة في الدستور المتوقع إعداده. احترام الدين وحقوق المرأة هما من القضايا المشتركة بين جميع المشاركين، ولكن يبقى مدى إدراج النصوص الدينية والأحكام الخاصة بالجنسين في الوثائق السياسية الأساسية مثل الدستور موضع نقاش.

تتباين الآراء حول حجم الدور التشريعي الذي يجب أن يتمتع به المجلس الوطني التأسيسي. أشار المؤيدون لدور تشريعي إلى أن المجلس يتمتع بشرعية تفوق أي حكومة سابقة، وأن تشريع القوانين هو مسألة ضرورية لمعالجة القضايا الرئيسية خلال السنة المقبلة. في المقابل عبّر بعض المشاركين عن قلقهم من مدى كفاءة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في مجال التشريع إلى جانب خوفهم من أن قوة النهضة في المجلس ستؤثر بشكل غير ملائم على التشريعات المحتملة.

VI. القيادة السياسية

ينظر التونسيون إلى القيادات السياسية الجديدة المنتخَبةَ و المعيّنةَ كدليل واضح على القطع مع الماضي بعد سنة من المرحلة الإنتقالية. إن العدد الكبير للأحزاب السياسية التي تنافست للحصول على مقاعد في المجلس الوطني التأسيسي قد أخاف بعض الناخبين. إلا أنه يُنظر إلى تركيبة المجلس الوطني التأسيسي التي نتجت عن الإنتخابات و ضرورة عمل أعضاءه بإتجاه التوافق بمثابة تطور إيجابي و طبيعيٍ نحو ثقافة أكثر ديمقراطية.

جاء اختيار معظم الناخبين على أساس تصورهم للأحزاب التي لم تتعاون مع التجمع الدستوري الديمقراطي أو النظام الحاكم السابق. وأشار العديد من المشاركين إلى أن تونس تعيش في فترة تجريبية حيث يختبر المواطنون الأحزاب. إذا فشلت هذه الأحزاب في تقديم الآداء المطلوب فإنها في الغالب ستخسر مؤيديها في أي انتخابات مقبلة.

للمواطنين التونسيين، وللمرة الأولى، توقعات عالية بخصوص الشفافية والاستجابة للاحتياجات التأسيسية. وقد علّق المشاركون على النضج السياسي الذي شهدته تونس الذي يُفضِّلُ الآداءَ على الوعودِ.

على الرغم من التوقعات بأن الأحزاب سوف تركز على القضايا التأسيسية، **إلاّ أن المواطنين يشيرون بقلق إلى عدم وجود توعية من طرف الأحزاب منذ الانتخابات.** و أجمع المشاركون, الذين أصبحوا أكثر جرأة بفضل التجارب الديمقراطية الأخيرة, على توقعاتهم بضرورة تواصل الأحزاب معهم على نفس النسق الذي شهدوه خلال فترة الإنتخابات.

VII. التطلع إلى الأمام

يتوقع التونسيون من القادة السياسيين المعالجة الفورية للركود الاقتصادي الذي اجتاح البلاد منذ الثورة. ورغم أن بعض نقاط الضعف الاقتصادي في تونس ترجع إلى ما قبل الفترة الانتقالية السياسية في تونس وأخرى ناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، إلاّ أن المشاركين يَعدّونَ المسؤولين في الحكومة المؤقتة مسؤولين عن حل الأزمة الإقتصادية في تونس، ويتوقعون من ممثلي الشعب المنتخبين حديثاً وضع سياسات وخطط في العام المقبل.

يذكر المشاركون باستمرار الحاجة إلى تغيير العقلية لمعالجة الإحساس السائد بالظلم الذي إنتشر في ظل نظام بن علي. وتمثل كل من إعادة بناء الشعور بالوحدة الاجتماعية من خلال مواجهة تركة النظام السابق ومساءلة الأفراد معايير لقياس التقدم السياسي .

يُنظر إلى الحفاظ على صنع قرار يتميز بالتعددية والشمولية و خاضع للمساءلة على أنه واجب سياسي و أمني. وفي حين تفضل غالبية المشاركين منح أعضاء المجلس الوقتَ لتسوية الخلافات السياسية التي هي نتيجة طبيعية لتمثيل متنوع بعد الانتخابات، يربط المواطنون عموما التقدم السياسي بتحقيق الاستقرار الأمني.

إصلاح الإدارة العامة ضروري لتشجيع إستجابة المؤسسات و هو كذلك أساس رئيسي في تحديد مدى التقدم الديمقراطي. ذكر المشاركون تحديدا الرعاية الصحية، والتعليم، والإنتاج الزراعي والنقل و قطاع الخدمات كمجالات تحتاج إلى الإصلاح.

النتائج الرئيسية

جاءت هذه الدراسة في إطار مواصلة البحوث السابقة التي تستكشف آراء المواطنين حول عملية التحول السياسي منذ قيام الثورة في شهر جانفي 2011، ولمراجعة تغَيُّر المواقف خلال السنة التي مرت على سقوط نظام بن علي، سوف يُمَكّن تحديد رؤية التونسيين لانتقالهم السياسي على مدى العام الماضي ، ولأولوياتهم اليومَ من وضع الإطارِ العامِّ لتوقعاتهم لما ينبغي أن تعالجه المرحلة المقبلة المهمة للجميع. ومن أجل تحديد العوامل التي ستؤثر على تقييم المواطنين، أجرى المعهد الوطني الديمقراطي دراسة اعتمدت 12 مجموعة تركيز مع 118 مشاركا في جميع أنحاء الجمهورية التونسية في منتصف شهر ديسمبر 2011. وفيما يلي النتائج المستخلصة من تعليقات المشاركين.

I. آراء حول الثورة

بعد مرور عام على اندلاع الثورة، يرى التونسيون أن حرية التعبير ونماذج القيادة الجديدة هي دليل على أن أهداف الثورة في طور التحقق .وقد عبّر بعض المشاركين عن الحاجة إلى مزيد من الوقت لتحديد ما إذا كانت الثورة قد أدت فعلا إلى انتقال سياسي شامل. كما أشار المشاركون إلى رغبتهم في تقييم آداء القادة المنتَخَبين والمعيَّنِين حديثا على أساس التزامهم بالشفافية ومكافحة الفساد.

> ″لقد مرت سنة واحدة -- نستطيع التعبير عن أنفسنا الآن، و الشباب أصبح شيئاً فشيئاً أكثر مسؤولية، وتحسنت الأوضاع الأمنية". ذكر، سوسة، 35 سنة، موظف في مصنع.
>
> "نحن نتعلم من خلال أخطائنا. نحن لا نزال نتعلم. لقد تقدمنا العديد من الخطوات حتى الآن، أحدها هو حرية التعبير. هذا هو أهم مكسب". ذكر ، تونس ، 49 سنة، خياط.
>
> "الحريّات هي أهم مكسب مثل الحريات الدينية، و حرية اللباس. لدينا الحق في أن نفعل ما يحلو لنا طالما احترمنا الآخرين". أنثى، قابس، 25 سنة، خرّيجة جامعية، عاطلة عن العمل.
>
> "أهم شيء هو أنه تم تغيير النظام. لا نستطيع الحكم على مدى السرعة التي تحدث بها الأمور لأن الحكومة الجديدة تشكلت حديثا". ذكر ، تونس، 66 سنة، متقاعد.

"لن يكون هناك مزيد من الظلم و الفساد .الناس الذين يحتلون حاليا مناصب هم ناشطون ومتعلمون جيدا، لذلك نأمل أن الأمور تذهب نحو الأفضل والشعب هو وراء كل هذا". ذكر، تونس، 36 سنة، عاطل عن العمل.

"يجب على الناس الذين يمسكون بزمام السلطة أن يخافوا و أن يعملوا بجدية لأن هذا الجيل ليس هو نفس جيل ما قبل الثورة، لدي الثقة فيهم لأننا متحدون و كل شيء يحدث أمام أعيننا .كل شيء مكتوب على صفحات الجرائد، و لا يمكن إخفاء أي شيء بعد الآن". أنثى، تونس، 45 سنة، معينة منزلية.

إلاّ أن وجهات النظر تختلف حول مدى تحقق كل الأهداف. عبّر المشاركون الذين يشككون في التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف عن مخاوف من نقص الشمولية في صفوف القادة السياسيين الجدد، مشيرين على وجه التحديد إلى المناصب المحدودة المتاحة للشباب.

"الشباب الذين صنعوا الثورة لم يكونوا إسلاميين. ولكن الذين هم في السلطة الآن هم اسلاميون استغلوا الثورة، و الشباب الذين صنعوا الثورة فعلا ليسوا في السلطة". ذكر، تونس، 26 سنة، طالب.

"تم تحقيق أهداف الثورة جزئيا فقط. لا تزال نسب البطالة مرتفعة جدا، و العديد من المصانع تُغلق، و الإضرابات لا تساعد الوضع أبدا". أنثى، سوسة، 65 سنة، ربة منزل.

"هذا يعود إلى الشباب الذين صنعوا الثورة. أما بالنسبة للأجيال الأكبر سنا من أمثالي، فقد قاتلنا من خلال صمتنا. كان علينا أن نتحلى بالصبر والعيش في القمع من أجل أطفالنا. أهمل النظام الشباب، و هذا ما جعلهم يتمردون. هناك أناس منافقون دعموا التجمع للسبب نفسه كان عليهم إطعام عائلة؛ كل هذه العوامل أدت إلى الثورة". ذكر ، تونس ، 49 سنة، خياط.

"أرى أن الأمور تسير ببطء. هناك الكثير من الكلام، لكننا لا نعرف ما يحدث وراء الكواليس. كل شيء مرتبط بالسياسيين و الأحزاب السياسية". ذكر ، تونس ، 58 سنة، ممرض.

"الآن لدينا حكومة مؤقتة لا تفعل شيئاً لكن أعضاءها يتجادلون لأغراض شخصية ويتجاهلون المشاكل الاقتصادية و هذا لم يكن سبب اندلاع الثورة". ذكر، سوسة، 29 عاماً، خرّيج جامعي، عاطل عن العمل.

تُعتبر الصعوبات الاقتصادية أيضا علامة على الأهداف التي لم تتحقق. ذكر المشاركون أولا مستويات البطالة العالية وارتفاع تكاليف المعيشة على سبيل المثال. في بعض الحالات، أُعتُبِرَ أيضاً كل من عدم وجود الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المُوجهة محليا عقباتٍ تحول دون تحقيق أهداف الثورة، التي ركزت في جزء منها على تحقيق الكرامة الاقتصادية من خلال زيادة الابتكار والإنتاجية.

"لم تتحقق أهداف الثورة بعدُ. اندلعت الثورة لتحقيق الديمقراطية والحريات. هذا جيد، و لكن وضع البطالة لا يزال على حاله". ذكر، جندوبة، 28 سنة، عامل زراعة.

"ما يقوله الرئيس الجديد يبعث على الإرتياح. مشكلتنا الرئيسية هي أن لدينا نسب بطالة مرتفعة، و بمجرد أن يعود الاقتصاد إلى المسار الصحيح، سوف تتحسن الأمور، و يمكننا القول أن الثورة كانت ناجحة". أنثى، تونس، 47 سنة، موظفة في محل.

"أولئك الذين يعملون بالفعل يطالبون بتحسين حالتهم المادية. في حين أنه يجب علينا أن نفكر أكثر في العمل على خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل. بدلا من ذلك يريد الناس فقط المزيد من المال. لدي انطباع بأن الناس يستغلون الثورة و لم يتم تحقيق أهداف الثورة بعدٌ". ذكر، قابس، 30 سنة، خرّيج جامعي، عاطل عن العمل.

"أرى أن التقدم بطيء. أريد أن أعمل، أريد أن أعيش. ولا أحتاج إلى الكلام. صرخنا كثيراً والآن أنا بحاجة إلى أن أرى ما يحدث. أريد تغييرات ملموسة". أنثى، تونس، 26 سنة، عاطلة عن العمل.

II. توجهات البلاد

لا يزال التونسيون يفتخرون بإنجازاتهم السياسية في العام الماضي، و متفائلون للغاية بما سيجلبه العام المقبل. كان المشاركون راضين عموما عن التقدم السياسي الذي تحقق منذ الإطاحة بزين العابدين بن علي، بما في ذلك إجراء انتخابات وطنية مع مجموعة واسعة من الخيارات السياسية التي كانت نتائجها مقبولة و تم الاعتراف بشرعيتها على نطاق واسع. و مثّلت النقاشاتُ السياسيةُ الحقيقية و المنافسة مفاهيمَ جديدة للتونسيين، كما تسببت في بعض الارتباك، ولكنّ هذا لا يُنقص من قيمة انتخابات أكتوبر 2011 التي يُشار إليها في أغلب الأحيان على أنها إنجاز هام على طريق الديمقراطية.

"جرت الانتخابات في الاتجاه الصحيح. و أعرب الجميع عن آرائهم كما يريدون. كانت تلك إحدى أهم المراحل. اختار كل منّا الحزب الذي يمثله و يعبر عن آرائه". أنثى، تونس، 26 سنة، طالبة.

"إن انتخاب أعضاء القوائم التي اخترناها للمجلس الوطني التأسيسي، و الذين عليهم الآن العمل على هدف مهم للثورة – و هو وضع الدستور الجديد– هو علامة جيدة. و ينبغي أن يكون معظم الأعضاء حاضرين – نحن نعرف الذين خدعوا الناس و سوف نراقبهم." ذكر ، سوسة، 27 سنة، طالب.

"لدينا الآن ديمقراطية. هناك مناقشات داخل المجلس الوطني التأسيسي. و هناك أحزاب معارضة. حتى أحزاب الأغلبية تأخذ الآن بعين الاعتبار الآراء المُعارِضة و تناقش مختلف المسائل". أنثى، قابس، 29 سنة، عاطلة عن العمل.

"الآن هناك حرية التعبير. كانت الرشاوى تُستخدم لانجاز الأمور في الماضي، و لكنها لا تُستخدم بنفس القدر الآن". ذكر ، قابس، 35 سنة، متفقد.

أشاد المشاركون في مجموعات التركيز أيضا بزيادة الوعي بالعملية والخيارات السياسية لدى المواطنين، فضلا عن شعورهم بالمسؤولية فيما يتعلق بمتابعة وعود السياسيين و أفعالهم.

"نريد الشفافية في صنع القرار. كانت كل السلطات – التشريعية والقضائية والتنفيذية – من قبلُ بيدِ الرئيس. الآن هناك فصل بين السلطات. و قد تطور وعي الناس أكثر". ذكر، جندوبة، 34 سنة، سائق سيارة أجرة.

"قام الشعب بخيار و لم تعد السلطة مفروضة على الناس ، و لكن مُستَمَدَّة منهم. هذا أمر جيد للبلاد. يلزمنا الصبر". أنثى، قابس، 42 سنة، أستاذة تعليم ثانوي.

"على كل شخص يصل إلى السلطة أن يفكر كيف وصل إلى منصبه، و يدركَ أنه لن يكون هناك إلى الأبد. يجب أن يأخذَ معنى الحريةِ بعين الاعتبارِ حرياتَ الآخرين كذلك. السلطة تُأخذ من إرادة الشعب". أنثى، تونس ، 26 سنة، طالبة في كلية الحقوق.

"لدينا الكثير من الموارد في الزراعة والصناعة والسياحة. لذا، أعتقد أن الأمور ستكون أفضل في المستقبل إذا ما ركزت الحكومة على الأولويات الأكثر إلحاحا". ذكر ، قابس، 47 سنة، موظف في محل.

لاحظت أقلية من المشاركين بأن دور الشرطة، وإلى حد أقل القضاء و حكومة موسعة، يُحسّن قدرتها على ضمان النظام العام, و يأتي هذا ضمن إنشغال بعض المشاركين بالمسألة الأمنية.

"الوضع السياسي يسير في الاتجاه الصحيح. و تتم محاكمة أولئك الذين كانوا متورطين في الفساد. لذلك نحن نسير في الاتجاه الصحيح. النظام القضائي هو أيضا أمر جيد". ذكر، تونس، 26 سنة، طالب دراسات عليا.

"ما حققناه من مكتسبات في الفترة الأخيرة مهم جدا. لدينا الحرية، و لم يعد هناك اعتقالات عشوائية في الشوارع، و مئات من الأشخاص الذين يتم اقتيادهم إلى مراكز الشرطة دون سبب". ذكر، تونس، 49 سنة، خياط.

"في الماضي كانت قوات الشرطة تُعتبر السلطة الرئيسية، إلا أن الوضع اختلف تماما". أنثى، قابس، 42 سنة، أستاذة تعليم ثانوي.

يُنظر إلى دور وسائل الإعلام من زاوية إيجابية، لاسيما من حيث التغطية التلفزية لاجتماعات المجلس الوطني التأسيسي و توفير التغطية المنتظمة لاجتماعات المجلس.

"في الماضي، لم تكن لدينا أي فكرة عن الوزراء، و لكن الآن يمكننا أن نرى كل شيء على شاشة التلفزيون. وسائل الاعلام تُظهر كل شيء. عندما تريد إيصال صوتك، هناك دائما شخص يستمع إليك. الآن نشعر بأنه يمكننا التحدث بحرية. لا يوجد أي سبب للخوف". أنثى، سوسة، 35 سنة، عاملة في مصنع.

"حصلت الصحافة على حرية التعبير على ما تريد. الآن يمكننا أن نتحدث بحرية. تحررنا من الخوف. حتى أعضاء المجلس الوطني التأسيسي يمكنهم أن يقولوا ما يريدون". أنثى، تونس، 45 سنة، موظفة محل.

"قبل الثورة، لم يكن الشعب يعرف أعضاء البرلمان، كانوا مثل صورة معلقة على الحائط. أما الآن فهم معروفون جميعا. صحيح أن الفوضى كانت منتشرة خلال معظم أيام العام الماضي، و لكن هذا يؤدي إلى النظام في مرحلة ما". ذكر، تونس، 49 سنة خياط.

تُعتبر التعددية السياسية و وجود "معارضة مشروعة" تعبّر عن مواقفها نقاطاً إيجابيةً تحسب للمجلس التأسيسي، خصوصا أنها كانت محظورة في ظل النظام السابق. أكد المشاركون أن الشفافية من طرف المسؤولين المنتخبين و القادة السياسيين و أرباب العمل هي أيضاً على نفس القدر من الأهمية و تُعتبر دليلا آخر على أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح.

"هناك معارضة. ستكون الأمور على ما يرام طالما لدينا معارضة والناس على علم بما يجري، و بما يفعل صناع السياسات". أنثى، تونس ، 26 سنة، طالبة في كلية الحقوق.

"كل ليلة أشاهد جلسات المجلس الوطني التأسيسي و أشاهد آراء مختلفة كثيرة. هذه هي الديمقراطية. في النهاية نصل إلى حل". أنثى، سوسة، 35 عاماً، سيدة أعمال.

"علينا أن ننظر إلى النصف الممتلئ من الكأس. لننظر إلى ظروف البلد منذ 17 ديسمبر [2011]، و كيف تطورت الأمور هذا هو أهم شيء. خرج الجميع إلى الشارع معا, خرج الناس من جميع الفئات الاجتماعية و العمرية أثناء الثورة". ذكر، جندوبة، 45 سنة، أستاذ.

"نظمنا انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، و خلال إحدى الجلسات اختلف العديد من الأعضاء، و لكنهم حاولوا أن يجدوا حلا وسطا. هناك أشخاص يحاولون العمل من أجل مصالحهم الخاصة، و لكن هناك آخرون يحاولون القيام بعملهم، لذا يتعين علينا أن نرى الأمور الإيجابية. هذا كله بفضل الله أولا، و الشعب ثانياً. هناك العديد من السلبيات، ولكن أيضا الإيجابيات. الآن علينا أن نكون إيجابيين". ذكر، جندوبة، 45 سنة، أستاذ.

"هناك الآن ديمقراطية، و تنوع في الأحزاب السياسية. هذه خطوة في الاتجاه الصحيح تسمح بإنشاء النقد البناء". أنثى ، قابس، 42 سنة، أستاذة تعليم ثانوي.

أثيرت باستمرار مسألتا تزايد البطالة وغلاء المعيشة باعتبارهما من الاهتمامات المباشرة التي يجب أن تعالجها الحكومة الجديدة. النساء قلقات بشكل خاص إزاء الأزمة اقتصادية.

"إنّ تكاليف المعيشة مرتفعة جدا. نحن نعمل، و لكن هناك آخرون لا يعملون. تكلفة المعيشة مرتفعة لدرجة أن الناس لا يستطيعون حتى شراء البقالة. الاقتصاد راكداً. منطقة الحوض المنجمي في قفصة لا تعمل بشكل جيد. لن يتطور الاقتصاد إلا إذا عمل الناس يجب أن نتوقف عن الاحتجاج". أنثى، قابس، 40 عاما ، كاتبة عدل.

"يجب أن يكون توظيف الشباب من أولويات الحكومة الجديدة. زادت نسب الفقر على مدى السنوات العشر الماضية". أنثى، قابس، 47 سنة، موظفة في محل.

"أعتقد أن الحكومة سوف تحل مشكلة البطالة. وعلاوة على ذلك، أقترح أن يبدأ الناس في فتح مشاريع مؤسسات صغيرة خاصة بهم. و ينبغي علينا أن نساعد بعضنا البعض لبناء المجتمع". أنثى ، سوسة، 35 عاما ، سيدة أعمال.

"لم يتغير شيء. الناس يقولون ما يريدون، و لا شيء آخر. فتكلفة المعيشة، على سبيل المثال، ترتفع أكثر فأكثر. الناس لا يعملون. و أولئك الذين كانوا يعملون أصبحوا عاطلين عن العمل. هناك ركود في قطاع السياحة، و حتى أولئك الذين كانوا موظفين، فقدوا وظائفهم." أنثى، تونس، 30 سنة، موظفة.

"الأمور تسير إلى الوراء، السياحة لا تتحسن. السياح لا يريدون المجيء بسبب عدم الاستقرار في البلاد. لن أذكر المناطق، و لكن هناك أماكن يتعرض فيها الزوار الأجانب إلى السلب". أنثى، سوسة، 45 عاما، ممرضة.

غالبية المشاركين الذين يشعرون بأن الاقتصاد يسير في الاتجاه الخاطئ يرون أن الاعتصامات المستمرة و الإضرابات المتواصلة تشكّل عائقا رئيسيا أمام الانتعاش الاقتصادي.

"أوجدت الاعتصامات و العنف حالة من الفوضى. و بدلا من التخلص من البطالة فإنها تتزايد. كما أنها تزيد الخوف بين الناس. البطالة في ارتفاع". قابس، أنثى، 53 سنة، عاطلة عن العمل.

"إننا عاطلون عن العمل، و لم نشارك في الاعتصامات. كيف يمكن لأولئك الذين لديهم رواتب الاحتجاج؟ نود أن نرى مزيدا من الأمن. أخشى الخروج مع زوجتي ليلا. ارتفعت أسعار الاسمنت . و نحن الخاسرون في النهاية. نحن المُلامون عن كل هذا نحن بحاجة لتحمل المسؤولية. فنحن لا نعرف كيف نتصرف، و لا نفهم ما هي الثورة". ذكر، سوسة، 36 سنة، عامل في مصنع.

"لقد كللت من التردد على المحلاّت لمدة ثلاثة أيام للحصول على أنبوبة غاز واحدة. فقد ارتفعت الأسعار لأن العمال في المصنع مضربون. و لم تتغير المحسوبية و لا الحصول

على الخدمات من خلال الواسطة. نحن جميعا مسؤولون عن هذا. لسنا منظمين و الاعتصامات تجعل الأمور أسوأ". أنثى، جندوبة، 45 سنة، ممرضة.

سكان تونس حساسون بصفة خاصة للتهديدات الأمنية، بما في ذلك الانقسامات الاجتماعية والتمييز بين المناطق الذي تم التعبير عنه بطرق عديدة أهمها إحساس الشباب بإقصائهم من فرص التشغيل.

"يجب أن نكون متّحدين. لقد ضحينا كثيرا. نأمل أن نرى المزيد من فرص العمل و المزيد من الأمن ". أنثى، تونس ، 52 سنة، عاطلة عن العمل.

"قبل الثورة، كان لدينا الكثير من الأشياء السيئة، و لكن كان لدينا أيضا الكثير من التضامن. الآن هناك الكثير من الانقسامات. فالناس منقسمون بين حداثيين و سلفيين. و التضامن الذي كان موجودا قبل 14 جانفي لم يعد موجودا". ذكر، تونس، 27 سنة، طالب دراسات عليا.

"نحن نحب أن نرى بلادنا مستقرة. فبتوفر الأمن يشعر الناس بالأمان في منازلهم و في وظائفهم. نحن نريد هذه الراحة النفسية. لا ينبغي أن تكون هناك أي اعتصامات ". أنثى، تونس، 42 عاما ، صاحبة متجر.

"أنا أصلا من الكاف. عندما ذهبت إلى هناك لاحظت أنه لا يوجد الكثير من أعمال العنف كما نرى هنا. العديد من الحافلات لا تدخل مناطق معينة في تونس لأن شخصا حاول خطف السائق باستخدام سكين. أعتقد أن الوضع فوضوي هنا." أنثى، تونس، 66 سنة، متقاعدة.

"المدينة مكتظة بالسكان. هناك الكثير من السيارات والكثير من التلوث. هناك مبان كثيرة جدا و أكشاك غير قانونية كثيرة جداً، ينبغي أن تكون هناك خطة تنمية أفضل للمدينة." ذكر، تونس، 36 سنة، عاطل عن العمل.

في المقابل, حدد سكان جندوبة مشاغلهم و مجالات لتحسين وضعهم المحلي و أبرزوا مستوى فريد من نوعه من الاعتماد على الذات والرغبة في استكشاف الحلول.

"لدينا بعض الأمن هنا في جندوبة. و لكن ما هي يثير قلقنا حقا هو البطالة. لدينا الكثير من الموارد ، و لكننا لا نستفيد منها. علينا أن نعي قليلا، و نتوحد و سوف تتحسن الأمور هنا". أنثى، جندوبة، 35 سنة، عاطلة عن العمل.

"ليس هناك تقريبا أي أمن. المدينة قذرة جدا، و الرعاية الصحية مهملة جدا". ذكر، جندوبة، 57 سنة، فني.

"لم نر الكثير من التحسن في بلدتنا. لا توجد مشاريع و فرص عمل جديدة. ليس هناك شيء مشجع للناس فيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي في هذه المدينة. فحالة الطرق هي نفسها، و لا يوجد ماء. نحن نريد أن نعمل مع الحكومة الجديدة لتحسين الأمور". أنثى، جندوبة، 29 سنة، طالبة.

"سوف تكون الأمور أفضل من غيرها من المناطق. لم يكن هناك الكثير من أعمال العنف تجاه المباني العامة في جندوبة خلال الثورة باستثناء مكتب الحكومة المحلية الذي يمثل التجمع. كان الناس يحرسون محلاتهم و منازلهم و عائلاتهم. شارك الكثير من الضباط من قوات الأمن في عمليات النهب، و لكن الشعب كان يقظا. لذا فالفوضى في ذلك الوقت لم تكن تتعلق بالأمن، و لكن بالحالة الاجتماعية". ذكر، جندوبة، 42 سنة، تاجر.

III. الانتخابات وثقة الناخبين

انتظر الجميع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس يوم 23 أكتوبر 2011، و كانت الانتخابات مصدر الكثير من النقاش و القلق في الحياة العامة خلال فترة الحملة الانتخابية. و على الرغم من هذه المخاوف، اعتَبر كل من الملاحظين التونسيين و الدوليين على حد سواء يومَ الانتخاباتِ نجاحًا سياسيًا و رمزيا هاما، باعتبار أن المواطنين مارسوا حقهم في التصويت، للمرة الأولى في كثير من الحالات. **تعكس إجابات مجموعات التركيز الفروق الهائلة مع الانتخابات السابقة.**

"في الماضي، كان علينا التصويت للقائمة الحمراء، و كان هناك ضابطا شرطة يراقبان العملية. لكن هذه المرة تمكنّا من التصويت بحرية. سارت الأمور وفقا لتوقعاتي بسبب وجود الملاحظين و كانت النتائج شبه محسومة لفائدة الحزب الأكبر [النهضة]". أنثى، جندوبة، 35 سنة، عاطلة عن العمل.

"بالمقارنة مع الماضي، يُعتبر هذا تحسنا كبيرا. لكن القانون الانتخابي الذي تم وضعه لا يضمن التمثيل الأفضل، و لا يأخذ بعين الاعتبار الناخبين الأمِّيِّين، و هو ما جعل نتائج الانتخابات تتخذ اتجاها معينا، و تسبب في تشكيك بعض الناس." ذكر ، قابس، 50 سنة، متفقد.

"في الماضي، كانت الانتخابات غير عادلة. إذ كان عليك فقط التصويت لصالح القائمة الحمراء. و يمكنك حتى أن لا تذهب للتصويت على الإطلاق، و يصوّت أحدٌ عنك! هذه هي المرة الأولى التي نرى فيها الانتخابات و نحن سعداء بها. لقد تم تنظيمها بطريقة محكمة جيدا. و كانت المؤسسة العسكرية تراقب العملية و تشرف عليها. لم يكن أي شيء من هذا ممكنا من دون الثورة". ذكر، تونس ، 49 سنة، عامل.

"كنت أعمل مسؤولاً انتخابيا خلال فترة زين العابدين بن علي. كان كل شيء يبدو شفافا، كانت هناك مراكز اقتراع و كان كل شيء موجوداً، و لكن بعد انتهاء عملية التصويت و

وراء الأبواب المغلقة، يُسمَحُ بكل التجاوزات. رأيت صناديق كاملة من بطاقات الاقتراع تختفي و أخرى تحل محلها" أنثى، سوسة، 47 عاما، ممرضة .

عندما سُئل المواطنون عما إذا كانوا يعتبرون أن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي جرت بطريقة جيدة وشفافة، قدموا أجوبة إيجابية، مشيرين إلى أن الفضل في التنظيم الجيد لليوم الانتخابي و لمراكز الاقتراع يعود إلى أول هيئة مستقلة للانتخابات في البلاد (ISIE).

"أنا أثق في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات [ISIE]. من الطبيعي أن تتأخر النتائج لأننا لا نملك خبرة في تنظيم الانتخابات، و كان الفرز يدوياً. لدي بعض الثقة في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لأننا ذهبنا فعلا و رأينا أن هناك نظام محوسب لتسجيل الناخبين. ربما كانت هناك محاولة لتغيير النتائج ، لكنهم لم يستطيعوا ذلك". أنثى، قابس، 25 سنة، خرّيجة جامعية عاطلة عن العمل.

"كانت هناك أطراف مختلفة تراقب و لم تكن هناك تأثيرات. في الماضي كانت الورقة الحمراء مفروضة علينا. و ربما كانوا يغيرون حتى صناديق الاقتراع بعد التصويت!" ذكر، جندوبة، 56 سنة، عاطل عن العمل.

"يرتبط اسم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باسم الجندوبي. و أود أن أقول له "أحسنت!" آمل أن تصبح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مؤسسة دستورية". ذكر ، سوسة، 35 عاما صاحب محل بيع بالجملة.

"صوَّت العديد من الناس. لم أكن أتوقع هذا. و عندما رأيت ذلك على التلفزيون، فوجئت، و أسعدني ذلك". أنثى، تونس، 50 سنة، عاطلة عن العمل.

أشار المشاركون إلى بعض المشاكل بخصوص الانتخابات، و لكن هذه المخاوف لا تؤثر على الثقة العامة بأن الانتخابات أُجريت وفقا للمعايير الدولية و أنه قد تم الإعلان عن النتائج بدقة.

"أُجريت الانتخابات كما كنا نظن. و كانت نزيهة. ثم في وقت لاحق سمعنا أنباء عن بعض التجاوزات مثل الرشوة مما جعلنا نتشكك قليلا". أنثى، تونس، 46 سنة، عاطلة عن العمل.

"إذا حاولوا تغيير النتائج، أنا متأكد من أن هؤلاء الناس سيتذكرون وطنيتهم. من الصعب بالنسبة لهم التلاعب بالانتخابات، لأن الناس كانوا دائما موجودين و يراقبون". ذكر، جندوبة، 34 سنة، سائق سيارة أجرة.

"كانت هناك فجوة صغيرة. كان على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تصر على الجميع ليتسجلوا للانتخابات، لكنهم لم يفعلوا ذلك. و في النهاية، جمعوا أولئك الذين لم يسجلوا في الدقيقة الأخيرة. و بالطبع، لم يكن هناك أي مراقب في مكتب التسجيل، لذا فان أي شيء يمكن أن يحدث هناك. لذا قد تكون حدثت تجاوزات على هذا المستوى". ذكر، جندوبة، 57 سنة، فني.

"الدليل هو أنه لم تكن هناك أغلبية ساحقة لأي حزب سياسي. بالطبع حصلت بعض الأحزاب على الكثير من الأصوات، و لكن هذا طبيعي. الحزب الفائز كان الأكثر تعرضا للقمع في الماضي". أنثى، جندوبة، 25 سنة، عاطلة عن العمل.

شهد بعض المواطنين مخالفات قامت بها بعض الأحزاب السياسية، و لكن هذه الانتهاكات لا تؤثر على ثقتهم بأن النتائج تعكس نوايا الناخبين.

"كانت الانتخابات نزيهة، و لكن ليس إلى حد الكمال. كانت هناك محاولات كثيرة للتأثير على الناس في الصف قبل الدخول إلى مركز الاقتراع". أنثى، تونس، 26 سنة، عاطلة عن العمل.

"العملية كانت نزيهة، ولكن كان هناك الكثير من الانتهاكات للقانون خلال الحملات. بالنسبة للأمِّيِّين ، وضعت العديد من الأحزاب السياسية رموزها في أيدي الناخبين الأميين. ختموا الرموز في أيدي الناخبين حتى يصوتوا لهم." أنثى، تونس، 26 سنة، طالبة في كلية الحقوق.

"في الماضي كنا مضطرين لاختيار ورقة الحزب "الحمراء". هذه الانتخابات كانت نزيهة لأن معظم الناس صوّتوا. كثير من الناس صوتوا للنهضة لأنه حزب يرمز للإسلام، و معظم الناس يريدون ذلك. نحن بحاجة إلى إعطاء الأحزاب بعض الوقت للعمل، و إذا لم

يعجبنا ما يفعلونه، يمكننا دائما التخلص منهم في وقت لاحق". ذكر، جندوبة، 27 سنة، عامل في قطاع النسيج.

"في البداية اعتقدنا أنها كانت نزيهة، و لكن بعد ذلك تكون لدينا انطباع بأن الناس كانوا يحاولون أن يجعلونا نعتقد أن الانتخابات لم تكن نزيهة. صوتنا للأشخاص الذيت اعتقدنا أن مواقفهم تناسبنا. سمعنا على التلفزيون أشياء عن النهضة، و لكنني أعتقد أن هذا الحزب كان نزيها. حتى عندما كنا في المدرسة، تعلمنا أن الانتخابات يجب أن تكون حرة و نزيهة و سرية، و كان هذا هو الحال بالنسبة لهذه الانتخابات". أنثى ، قابس، 25 سنة، طالبة دراسات عليا.

"استغلت العريضة الشعبية عدم وعي الناس بالوضع السياسي خصوصا في فرنانة [و هي بلدة صغيرة خارج جندوبة]. الأهداف الموجودة على جدول أعمالهم يستحيل تحقيقها. إنه شخص لا يعرف هذا البلد على الإطلاق". أنثى، جندوبة، 29 سنة، طالبة.

"قال أحدهم عندما كنت ذاهبا إلى التصويت، قال لي شخص "صوت لصالح هذا الحزب"، و لكن عدا ذلك سارت الأمور كما هو متوقع". ذكر، سوسة، 35 سنة، خباز.

لاحظ المشاركون في مجموعة التركيز باستمرار على أنهم صوتوا على أساس قناعاتهم الشخصية، وفي معظم الحالات دون أي تأثير خارجي.

"الشيء الأول الذي أثّر على تصويتي هو الدين. في الماضي كان الناس يخشون من الدين". أنثى، تونس، 45 سنة، صاحبة محل.

"عندما أصوّت لحزب سياسي، يجب أن يكون لديه برنامج اقتصادي و سياسي واضح". ذكر، تونس، 26 سنة، طالب تمريض.

"بالنسبة لي، ألقيت نظرة على جداول أعمال كل الأحزاب السياسية، ثم اتخذت قراري". ذكر، قابس، 40 سنة، محاسب.

"القدرة على التصويت بحرية. كنت سعيدا جدا بالتصويت لأنني كنت واثقا بأنه لن يتم تغيير القائمة التي أدليت بصوتي لصالحها. أنا أعيش في منطقة ريفية و أذكر أنه في الماضي

كان يُطلب منا اختيار القائمة الحمراء خلال الانتخابات وكانت النتائج دائما 89 أو 99 في المئة". ذكر، 27 سنة، جندوبة، عامل في قطاع النسيج.

للمرة الأولى، شعر الناخبون التونسيون بأن أصواتهم لديها قيمة و أن المشاركة هي عمل وطني، و واجب يجب الالتزام به. أقلية من المشاركين في مجموعة التركيز لم تصوت، وذكرت أسبابا تتراوح بين عدم التسجيل ومخاوف بشأن مصداقية الجهة المشرفة على العملية الانتخابية.

"بالطبع صوتي مهم! بطبيعة الحال. مررنا بالكثير للوصول إلى هذه المرحلة". أنثى، تونس، 47 سنة، موظفة في محل.

"بغض النظر عن الظروف، كان عَلَيَّ التصويت. كان هذا واجبا و هذا هو ما أثر فيَّ. مستقبل البلاد كان على المحك كان علينا التصويت". ذكر، جندوبة، 55 سنة، عاطل عن العمل.

"كانت هذه أول تجربة لي. اعتقدت أن هذه أول مرة سوف يُحدث فيها تصويتي فرقا". أنثى، جندوبة، 32 سنة، ربة منزل.

"بالطبع صوتي و صوت شخص آخر يُحدث فرقا. كما يمكنك أن ترى صوَّت نحو 14000 ناخبا في جندوبة. لم يكن هناك سوى بضع مئات من الأصوات بين مختلف الأحزاب التي حصلت على مقاعد في جندوبة، لذلك كان من المهم التصويت". ذكر، جندوبة، 42 سنة، رجل أعمال.

"عليك أن تثبت أنك تونسي. العالم كله كان يتحدث عن الانتخابات. كان علينا أن نذهب و نعبر عن رأينا. كان الأمر أشبه بالاحتفال أحسست بأنني أردت أن أقول "عيد مبروك" للجميع". أنثى، جندوبة، 32 سنة، ربة منزل.

جميع المشاركين في مجموعة التركيز تقريبا رأوا الملاحظين التونسيين شخصيا سواء مجموعات المجتمع المدني غير الحزبية أو ممثلي الأحزاب السياسية أثناء يوم الانتخابات، و في معظم الحالات كان لهم رأي ايجابي في عملهم و في مساهمتهم في تحقيق الشفافية في الانتخابات.

"كان هذا العام استثنائيا. هناك ناس كانوا يراقبون، و يشاهدون، لكنهم كانوا محايدين. هذا أمر جيد". ذكر، جندوبة، 27 سنة، فني.

"أبلغ المراقبون، و إن لم يكن عددهم كبيرا، عن عدد قليل من المشاكل. بصفة عامة، تُعتبر خطوة جيدة إلى الأمام". ذكر، قابس، 50 سنة، متفقد.

"كانوا يسجلون كافة التجاوزات. و كانوا يراقبون دائماً المسؤولين في مراكز الاقتراع، و بذلك ساهموا في تحقيق الشفافية في عملية التصويت". ذكر، تونس، 36 سنة، عاطل عن العمل.

"ساهموا في تنظيم الانتخابات و مراقبة العملية. و حضورهم أثناء عملية العد يُضفي مزيدا من المصداقية على الانتخابات و يساعد التونسيين على قبول النتيجة". ذكر، قابس، 38 سنة، عامل.

"صحيح أنهم كانوا يراقبون فعلاً داخل مراكز الاقتراع لكن لم يتواجدوا في الخارج. كان يتم نقل بعض الأشخاص إلى مراكز الاقتراع للتصويت. تم نسخ بطاقات الاقتراع و رأيتها تُوزَّع في الخارج". أنثى، قابس، 49 سنة، عاطلة عن العمل.

أظهر المشاركون بعض الارتباك فيما يتعلق بدور الملاحظين و الفرق بين الملاحظين المدنيين والمراقبين التابعين للأحزاب.

"المراقبون التونسيون كانوا موجودين ليراقبوا و لم لم يكن لديهم أيّ تأثير. أتصوّر أنهم كانوا في الماضي يفرضون قائمات مُعيّنة على الناس". أنثى، جندوبة، 29 سنة، طالبة.

"كان المراقبون موجودون و بعضهم كان من الشبابً، لكنني أحسست أنّ لي الحرية في اختيار من أريد التصويت له. ذهبت للتصويت ثلاث مرّات وكان المكان مزدحماً جداً. تمكّنت من التصويت في نهاية الأمر وكنت سعيدة". أنثى، جندوبة، 35 سنة، عاملة في مصنع.

IV. تعريف الديمقراطية والمواطنة

في أعقاب الانتخابات التاريخية في تونس، عبَّر المشاركون عن وجهات نظر متعددة حول الديمقراطية، مع التركيز على واجبات الفرد. خلال مجموعات التركيز التي أجريت قبل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ذكر المواطنون حرية التعبير بإعتبارها قيمة أساسية للديمقراطية، و لكنهم لم يذكروا دور التصويت و مساءلة المسؤولين المنتَخَبين.

"الديمقراطية تعني الحرية. و ينبغي علينا أن نقبل آراء بعضنا البعض. هناك الآن إمكانية قول لا، و يمكننا محاولة إصلاح الأمور الخاطئة، و هو أمر لم يكن ممكنا في الماضي". أنثى، قابس، 25 سنة، طالبة دراسات عليا.

"الديمقراطية تعني الحريات الفردية و حرية التعبير. يمكن للناس المشاركة في الحياة السياسية و يمكنهم أيضا أن يتواصلوا مع وزير و يتحدثوا معه". ذكر، تونس، 48 سنة، عامل.

"صحيح أن الديمقراطية هي الحرية، و لكن ليس إلى حد الإفراط و ليس إلى حد اللجوء إلى أعمال العنف". أنثى، جندوبة، 25 سنة ، طالبة.

"حرية التعبير. احترام الاختلافات. بما في ذلك مشاركة النساء في الحياة السياسية و إعطاء المرأة بعض حقوقها". أنثى، جندوبة، 35 سنة، عاطلة عن العمل.

"علي أن أواصل المتابعة و أن أصبح أكثر نشاطا على المستوى السياسي". ذكر، تونس، 25 سنة، طالب دراسات عليا.

ذكر المشاركون أيضا أن المواطنين يجب أن يكونوا النقطة المحورية في نظام ديمقراطي فعال، بدلا من القيادة السياسية. و لهذا آثار إيجابية و أخرى سلبية.

"يجب أن تُنَفَّذ الديمقراطية من خلال الشعب على جميع المستويات. و سوف تصبح جزءا منّا من خلال الممارسة". ذكر، تونس، 58 سنة، ممرض.

"الديمقراطية تنطوي على السماح للشعب بالمشاركة في اتخاذ القرارات. إذا كانت هناك إصلاحات ستتم في الدستور، فينبغي استشارة الشعب بشأنها".ذكر، تونس، 25 سنة، طالب في اختصاص السياحة.

"أصبح الناس منقسمون. الأمور تغيرت عن 14 جانفي عندما كنا جميعا متّحدين. الآن ترى الناس يعملون ضد بعضهم البعض في الشارع و في باردو". ذكر، سوسة، 28 سنة، طالب.

شجّع نجاح تجربة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي المواطنين على رؤية التطور الديمقراطي على أنه عملية مستمرة تتطلب اليقظة و العمل الجاد لتحقيقها.

"لم تتحقق الديمقراطية حتى الآن. لا يزال الناس خائفين. قد يستغرق الأمر سنوات من أجل تحقيق الديمقراطية، و مع وجود النهضة، أنا لست متفائلة على الإطلاق". أنثى، سوسة، 35 سنة، سيدة أعمال.

"هذه فترة تجريبية نأمل أن تسمح لنا بتحسين الأمور في البلاد". أنثى، جندوبة، 36 سنة، عاطلة عن العمل.

"الفكرة هائلة. ينبغي أن يُبدي الناس آراءهم هذه أهمية الديمقراطية. آمل أن نتمكن من تحقيق جزء من ذلك لم تتأسس ديمقراطية كاملة بعدُ. ما زلنا نعمل تدريجيا في اتجاه تحقيق ذلك". ذكر، جندوبة، 42 سنة، رجل أعمال.

مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لثورة 14 جانفي 2011، عبّر بعض المشاركين عن حماستهم لدعم مشاركتهم في الانتخابات من خلال إيجاد سبل جديدة للتعبير والمشاركة.

"ينبغي على المواطنين العملَ بجدية والحد من مطالبهم من الحكومة. ظهرت جميع أنواع المطالب الآن : الزيادة في الأجور و الترقيات. ينبغي أن تأتي هذه المطالب تدريجيا و ليس دفعة واحدة". أنثى، قابس، 40 سنة، محاسبة.

"يجب على الناس أن يكونوا أكثر وعيا. هناك بعض "الأيادي الخفية" التي تتلاعب بالناس. و أنا أرى أنه من واجبي رفع مستوى الوعي حتى يتمكن الناس من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم". أنثى، قابس، 40 عاما، محاسبة.

"أريد أن أشارك في مناقشات أخرى مثل هذه لم يكن بإمكاننا أن نفعل هذا في الماضي، و من المهم جدا أن لا نعود للكسل الآن بعد مرور الانتخابات". ذكر، سوسة، 25 سنة، موظف في قطاع السياحة.

على الرغم من التركيز على المسؤولية الفردية و العمل ، لا يوجد فهم كبير لدى بعض المشاركين حول كيفية الانخراط في العمل السياسي في فترة ما بعد الانتخابات.

"لا أستطيع أن أفعل شيئا سوى أن أنتظر و أرى ما سيحدث. لقد أدليت بصوتي و أنا الآن في انتظار أن تنفذ [الأحزاب السياسية] الوعود". ذكر، سوسة، 35 سنة، صاحب محل عمومي للإنترنت.

"يمكنني المشاركة في الاحتجاجات، و كذلك العمل على الانتخابات القادمة. كنا في الماضي جميعنا محللين رياضيين، و نحن الآن جميعنا محللون سياسيون. لا يمكننا أن نثق فقط في ما يخبرنا به الإعلام. علينا الدخول في مجموعات مختلفة، و حتى لو لم نكن ننتمي إلى تلك الأحزاب السياسية يمكننا الذهاب إلى مقراتها". ذكر، قابس، 32 سنة، خرّيج جامعي، عاطل عن العمل.

"الآن بعد أن تعلمنا الكثير علينا أن نتعرف على الأحزاب السياسية. لقد تعلمنا الكثير عن السياسة حتى نتمكن من اتخاذ قرار لمن نصوت، و من أجل من نعمل". أنثى، تونس، 39 سنة، سكرتيرة.

تواجه معظم النساء صعوبات فيما يتعلق بسبل الانخراط في الحياة السياسية، و أكثرهن يعبرن عن وجهات نظر سلبية عن دورهنّ في ما بين الانتخابات.

"هناك نساء داخل المجلس الوطني التأسيسي. هناك العديد من النساء و سوف تُعبِّرْن بالتأكيد عن مصالحنا و تمثلننا. لست بحاجة إلى أكثر من ذلك". أنثى، تونس، 66 سنة، متقاعدة.

"لم يُذكر شيء فيما يتعلق بالمرأة إلى حد الآن. لا حقوق، و لا واجبات. لا يوجد أي قلق بالنسبة للنساء. حتى داخل المجلس الوطني التأسيسي، يبدو أن النساء ليس لديهن الكثير لتقلنه". أنثى، سوسة، 35 سنة، سيدة أعمال.

"الآن لا يمكننا أن نفعل أي شيء سوى الجلوس و المتابعة". أنثى، سوسة، 48 سنة، حلاقة.

"الشعب التونسي واع الآن. سوف نُقيّم أداء [أعضاء المجلس الوطني التأسيسي] على أساس ما نراه منهم. ينبغي أن يكونوا صادقين. ينبغي أن يتصرفوا بشكل جيد و أن لا يحاولوا باستمرار الحصول على منصب. عليهم فقط أن يكونوا صادقين و أن يتمتعوا بالمصداقية". ذكر، تونس، 35 سنة، كهربائي.

المواطنون واعون بوجود العديد من جمعيات المجتمع المدني ولديهم في أغلب الأحيان تواصل مباشر مع الجمعيات الخيرية أو جمعيات التنمية الإجتماعية.

"هناك العديد من أنواع الجمعيات البيئية و الثقافية و السياسية. بعضها يقوم بعمل جيد و ينقل المعلومات للمواطنين. و الآخر مجرد اسم لا أكثر". ذكر ، جندوبة، 42 سنة، كهربائي.

"يمكن للمواطنين إنشاء جمعيات للتواصل مع المجلس الوطني التأسيسي، لرفع مستوى الوعي بالدستور". ذكر، جندوبة، 42 سنة، تاجر.

"بالإضافة إلى متابعة عمل المجلس الوطني التأسيسي من خلال الجمعيات، من الممكن تشكيل لجان مختلفة في مختلف الولايات، تملك مهارات خاصة، على سبيل المثال، خبراء في القانون الدستوري، و لغويون و فنيون من مختلف ألوان الطيف السياسي لوضع مقترحات للدستور، و التحقق من مختلف بنوده و تقديم اقتراحات لإدخال تحسينات عليه بهذه الطريقة، يمكن التخفيف من أي مخاطر لسوء استخدام السلطة من قبل الأغلبية. لا يمكن منح ثقة عمياء، و المجلس الوطني التأسيسي بحاجة إلى إثبات أنه يستحق الثقة". ذكر، قابس، 50 سنة، مفتش.

تستند إمكانية منظمات المجتمع المدني للعبِ دور إيجابي على قدرتها على بناء الثقة مع المواطنين و تحديد الاستراتيجيات الفعالة لدعم العملية السياسية.

" لا تستطيع الحكومة الوصول إلى جميع المناطق النائية ، لذلك فان هذه الجمعيات يمكن أن تساعد في تحديد الأولويات في هذه المجالات. ربما يمكن للجمعيات تنظيم مثل هذه المناقشات". ذكر، جندوبة، 34 سنة، سائق سيارة أجرة.

"لأكون صادقاً، من الصعب جداً لأي شخص يبدأ عملا تطوعيا أن يتوقف عنه. الكشافة مثلا ليست مُسَيَّسة، و لكن هناك أنشطة أخرى مُسَيَّسة. هناك أعمال تطوعية تساعد الفرد على اكتساب الخبرة. الجميع يريد أن يعمل. هنا في قابس، هناك روح جيدة للعمل المجتمعي و بناء الجسور ، و مساعدة الآخرين." ذكر، قابس، 29 سنة، خرّيج جامعي، عاطل عن العمل.

"هناك الكثير من الجمعيات مثل بسمة [جمعية برئاسة ليلى بن علي] تأخذ المال فقط. هناك جمعيات أخرى تساعد الفقراء. هناك أناس فقراء و يحتاجون إلى المساعدة". ذكر، جندوبة، 25 سنة، طالب.

"هناك جمعيات غير معروفة تأتي لمعرفة وضعك، و إذا كان بإمكانها المساعدة فإنها ستقوم بذلك. مع هؤلاء، نعم. لكن ليس مع الجمعيات التي تقوم بمجرد الدعاية". ذكر، سوسة، 43 سنة، عاطل عن العمل.

٧. الحكم

بتولي المسؤولين المنتخبين حديثا في تونس مناصبَهم في المجلس الوطني التأسيسي و في الحكومة، يتوقع المواطنون أن يَرَوا تقدما ملموسا على صعيدَي الأهداف السياسية و الاقتصادية. و **قد حدد المشاركون في مجموعات التركيز عدة أولويات يجب معالجتها في الدستور وهي: الهوية الوطنية، والفصل بين السلطات والأمن.**

"لا داعي لمناقشة مسألة الهوية. نحن في بلد مسلم. أما بالنسبة للفصل بين السلطات فينبغي أن تكون القاعدة موجودة على مدى المئتي سنة القادمتين، و ليس أن تُصَمّم وفقا لمصالح شخصية". ذكر، قابس، 29 سنة، خرّيج جامعي، عاطل عن العمل.

"يجب أن نتفق على أمور معينة مثل الهوية. نحن جميعا عرب، و لا يمكن إدخال أشياء ليست جزءا من ثقافتنا. يجب المحافظة على هذه الحقوق. و الفصل بين السلطات مهم جدا". ذكر، تونس، 57 سنة، متقاعد.

"أهم الأولويات هي توفير الأمن و السلامة. يجب إعطاء قوات الأمن حقوقَهم من خلال الدستور حتى تعمل بشكل صحيح لخدمة الشعب و كي لا تلجأ للرشوة." أنثى، تونس ، 39 سنة، سكرتيرة.

"ينبغي أن يكون الدستور مدنيا يضمن الفصل بين الدين والدولة. ينبغي أن يكون القضاء مستقلا". ذكر، تونس، 27 سنة، طالب دراسات عليا.

عبّر المشاركون عن وجهات نظر قوية و متباينة للدور الذي يمكن أن يضطلع به الدين في الدستور. يتوقع بعض المشاركين فصلاً واضحاً بين الدين و الدولة، في حين يرى البعض الآخر أن القرآن يكفي كأساس للدستور.

"الدين مصدر للإلهام، و لكننا نحتاج لاستخدامه وفقا لاحتياجات البلاد". أنثى، تونس، 26 سنة، طالبة حقوق.

"من الصعب ربط النصوص المقدسة بالدستور". ذكر، جندوبة، 56 سنة، عاطل عن العمل.

"تونس هي دولة مسلمة. يمكن للدين أن يكون مصدر إلهام بالنسبة للدستور الذي يمكن أن يكون مستوحى من الدين و لكن علينا أن ننظر إلى الجانب المعاصر للدين." أنثى، قابس، 40 سنة، محاسبة.

"ليس أكثر من ذِكر أن تونس هي بلد عربي و مسلم". أنثى، سوسة، 65 سنة، ربة منزل.

"القرآن نفسه هو دستور لأي مجتمع إسلامي. كل شيء مذكور فيه ". ذكر، جندوبة، 27 سنة، فني.

"القرآن هو دستور بالفعل، هو دستور المسلمين، و لكن لنكون أقرب إلى طريقة العيش في الوقت الحاضر، علينا أن نحاول إدماج القرآن داخل الدستور. فعلى سبيل المثال لا يستطيع الرجل حقاً أن يتزوج أربع نساء، لذا لا نحتاج إلى إدراج ذلك في الدستور". ذكر، جندوبة، 34 سنة، سائق سيارة أجرة.

عندما وجهنا سؤالاً حول ما إذا كان ينبغي أن تُكَرَّس حقوق محددة في الدستور للمرأة، أشار أغلب المشاركين إلى أن مجلة الأحوال الشخصية في تونس الصادرة عام 1956 كافية.

"لا. لديهن بالفعل مجلة الأحوال الشخصية. لم يشمل الدستور السابق مجلة الأحوال الشخصية التي هي قانونٌ منفصل. ينبغي عليهم ترك الأمر كما هو عليه. تشمل هذه المجلة كل القوانين المتعلقة بالعائلة". ذكر، سوسة، 36 سنة، عامل في مصنع.

"المرأة هي النصف الآخر من المجتمع..لا يستطيع الرجال العيش دون النساء إذ أنهم يتكاملون". أنثى، تونس، 42 سنة، صاحبة محل.

"يجب أن يكون لديهن الحق في العمل والتعبير عن أنفسهن بحرية، و المشاركة في الحياة السياسية و الجمعيات المدنية. عندما يقوم الناس بتطبيق الشريعة، تُحتَفَظ حقوق المرأة بصورة تلقائية. ليست هناك مشكلة في التنصيص على حقوق محددة للنساء". ذكر، قابس، 29 سنة، خرّيج جامعي، عاطل عن العمل.

"تمتعت المرأة بحريتها في الماضي، و يجب أن يحافظ الدستور على هذه الحقوق المنصوص عليها في مجلة الأحوال الشخصية". أنثى، جندوبة، 32 سنة، طالبة.

تبقى التوقعات من المجلس الوطني التأسيسي عالية و متنوعة، كما كانت عليه في فترة ما قبل الانتخابات. يبقى الالتباس حول دور الهيئة المنتخبة حديثا قائما أيضا، و أكثرها شيوعا هو توقع أن المجلس سيكون مسؤولاً عن التنمية الاقتصادية.

"أتوقع من المجلس الوطني التأسيسي تنفيذ ما وعد به تحسين الاقتصاد وخفض البطالة". أنثى، تونس، 25 سنة، طالبة دراسات عليا.

"بمجرد أن تتشكل الحكومة، نود أن نرى تَشَكُّل كل هذه الائتلافات. و نفس الشيء بالنسبة للإصلاحات. ينبغي أن تكون هناك يقظة دائمة ينبغي أن نراقبهم باستمرار". ذكر، قابس، 34 عاما ، خرّيج جامعي، عاطل عن العمل.

"ينبغي الاهتمام أكثر بالمناطق الريفية للوصول إلى المزيد من النظام داخل الإدارة العامة، و تشجيع الشباب على إقامة مشاريع خاصة بهم." أنثى، جندوبة، 36 سنة، عاطلة عن العمل.

"أتوقع أن يغير المجلس الوطني التأسيسي الكثير من الأشياء و أن يفعل ما يريده الناس. ينبغي خفض تكاليف المعيشة". أنثى، تونس، 30 عاما، موظفة.

"أهم شيء هو أن المجلس الوطني التأسيسي سوف يُعين الحكومة التي ستعمل من أجل مصلحة الشعب، و ستتم معالجة جميع القضايا الأخرى. سوف يحتاج المجلس الوطني

التأسيسي إلى التضامن بين أعضائه لكي يكون فعّالا". أنثى، تونس، 26 سنة، طالبة في اختصاص الحقوق.

"إنهم لا يمثلون مصالحي بصفتي شاباً و لن يمثلوا أي شيء يتعلق بالشباب بصفة عامة. هؤلاء الناس كانوا في السجن لمدة 15 عاما تقريبا، لذا لا يمكنني توقع أي شيء منهم". ذكر، تونس، 27 سنة، طالب دراسات عليا.

تباينت التوقعات والوعي حول عملية صياغة الدستور، إلا أنه كان هناك تأييد قوي للتشاور مع المواطن، كما أُشير إليه في معظم الأحيان من خلال الحديث عن استفتاء محتمل.

"أتصور أنه ستكون هناك صياغة للدستور ثم تتم مناقشته للوصول إلى وفاق". ذكر، جندوبة، 37 سنة، مدير شركة.

"كنت أفضِّل أن أرى قانونيين مختصين يصوغون الدستور. الآن يمكنهم أن يصيغوا الدستور على أساس مصالحهم الشخصية، و بمجرد رحيلهم، فإننا سوف نجد أنفسنا في مأزق". أنثى، تونس، 58 سنة، ممرضة.

"سوف تكون هناك لجنة تصوغ الدستور وفقا لمطالب الشعب". ذكر، جندوبة، 25 سنة، أستاذ.

"حالما يتم الانتهاء من الدستور، ينبغي توزيعه على الشعب التونسي ليعرف الناس حقوقهم". ذكر، سوسة، 36 سنة، عامل في مصنع.

"صياغة الدستور في حد ذاتها ليست صعبة، و لكن التحدي يكمن في الاتفاق حول مختلف بنوده. قبل وضع الصيغة النهائية للدستور يجب تنظيم استفتاء. الدستور مسألة معقدة جدا، و أساس للمجتمع بأسره". ذكر، قابس، 50 سنة، متفقد.

"هم يقومون الآن بمجرد إصلاح ما هو موجود و يستشيرون رئيس اللجنة لتأكيد العملية. و لا ينبغي للناس الاستمرار في الذهاب إلى باردو [خارج مقر المجلس الوطني التأسيسي]

للاحتجاج. تم انتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي و يجب أن يكونوا قادرين على القيام بعملهم". أنثى، قابس، 40 سنة، كاتب عدل.

التونسيون على استعداد للتحلي بالصبر مع السياسيين المُنتخَبين حديثا كما أشاروا إلى أن التنوع في المجلس الوطني التأسيسي خطوة نحو الديمقراطية. عبَّر المشاركون عن ثقتهم العالية في كفاءة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي فيما يتعلق بالقيام بالمهام المنوطة بهم لوضع مشروع الدستور و إعتبروا أن سنة واحدة مدة معقولة من الوقت لتحقيق هذا الهدف.

"على المجلس الوطني التأسيسي تنفيذ وعوده. أريد أن أرى تحسينات و ليس تراجعاً. ترى الناس يتصرفون بطريقة غير حضارية، و إذا قلت أي شيء ضد ذلك، يقولون أن هذه هي الديمقراطية. هناك أناس يستغلون الثورة". ذكر، سوسة، 45 سنة، أستاذ.

"عندما أرى النقد البناء. ينبغي أن تكون التدخلات مناسبة. يجب أن يلتزم الأعضاء بجدول الأعمال و أن تكون تدخلاتهم ذات صلة بموضوع النقاش و أن تأتي بالجديد، و أن تأخذ بعين الاعتبار أي نقطة تم تجاهلها من قبل غيرهم من ممثلي الأحزاب السياسية. المشاركة الفعالة و البناءة هي المطلوبة". أنثى، قابس، 26 سنة، طالبة دراسات عليا.

"حتى الآن المجلس الوطني التأسيسي متنوع و يضم العديد من ممثلي مختلف الفئات و وجهات النظر. لم يكن هناك أي إساءة في استعمال السلطة إلى حد الآن." ذكر، جندوبة، 42 سنة، تاجر.

"تحدّث الناس لعدة أشهر أنه سيتم كتابة الدستور خلال سنة واحدة. على الأعضاء الجدد القيام بعملهم. سنة واحدة هي مُدة كافية و من ثمّ يُمكننا العبور إلى أشياء أخرى". أنثى، تونس، 30 سنة، موظفة بنزل.

الآراء متباينة حول حجم الصلاحيات التشريعية التي يجب أن يتمتع بها المجلس الوطني التأسيسي إلى جانب دوره في الإشراف على صياغة الدستور الجديد. أولئك الذين يؤيدون دورا تشريعيا يروا أن المجلس الوطني التأسيسي هو أكثر شرعية من أي حكومة انتقالية سابقة و أن صياغة القانون مرحلة أساسية لمعالجة القضايا الرئيسية في السنة المقبلة. أثار بعض المشاركين مخاوفهم بشأن كفاءة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي لوضع القوانين و قَلقهم من أن تُأثِّرَ قوةُ كتلة النهضة في المجلس على نحو غير ملائم على التشريعاتِ المحتملة.

"إنه لأمر جيد أن تتم مناقشة القانون بين 217 شخصا، بدلا من أن يضع فرد واحد القانون". ذكر، تونس، 35 سنة، كهربائي.

"إذا كانت هناك قوانين في صالح البلد، لما لا"؟ ذكر، جندوبة، 42 سنة، كهربائي.

"[التشريع] ليس هدف المجلس الوطني التأسيسي – يجب أن يركزوا على الدستور. ينبغي أن ينشغلوا بهذا طيلة العام المقبل. لم أصوت لهم لوضع مشاريع قوانين جديدة كذلك". أنثى، سوسة، 38 سنة، أستاذة.

VI. القيادة السياسية

انعقدت مجموعات التركيز في نفس الوقت الذي اجتمع فيه قادة الأحزاب الذين فازوا بمقاعد في المجلس الوطني التأسيسي للتفاوض على تقاسم السلطة. و بالتالي ركّزت آراء المشاركين حول الشخصيات العامة، على التصورات بخصوص إمكاناتهم و ليس على أساس أي رؤية موضوعية لآدائهم.

يستند الدعم لحمادي الجبالي، رئيسُ مجلس الوزراء، بناءاً على سجله الحافل بمعارضة النظام السابق بوصفه عضوا في حزب النهضة المعارض لنظام الرئيس بن علي، بالإضافة إلى الوقت الذي قضاه في السجن. كما عبر بعض المشاركين أيضا عن شكوكهم في صدق الجبالي و صموده، و لكن الكثير عبروا عن دعمهم له، قائلين أنه سيحاول تحسين الوضع في تونس، و أنه جدير بالثقة بسبب معتقداته الدينية.

"[الجبالي] هو شخصية معروفة. لقد رأيته في برامج مختلفة. اعتاد على الكفاح من أجل حقوق الإنسان و كان مضطهدا كثيرا في الماضي من قبل بن علي.أعتقد أنه صادق و نأمل أن يعمل لصالح هذا البلد". ذكر، جندوبة، 27 سنة، فني.

"[الجبالي] عانى الكثير من الظلم في الماضي". أنثى، جندوبة، 25 سنة، عاطلة عن العمل.

"الجبالي ليس مستعدا سياسيا. قد تكون لديه مرجعية في الميدان الاجتماعي والديني، و لكن ليس له الحنكة السياسية". ذكر، تونس، 48 سنة، عامل.

يمثل خطاب الجبالي في سوسة في أوائل ديسمبر، والذي حظي بتغطية إعلامية واسعة لإشارته إلى الخلافة الإسلامية، دليلا بالنسبة لبعض المشاركين على التضارب في مواقفه وعن دوافعه المريبة.

"بالنسبة لقضية الخلافة السادسة ماذا الذي يُفتَرض بنا أن نفهمه". ذكر، جندوبة، 25 سنة، أستاذ.

"متناقض. [الجبالي] يقول شيئا ثم في وقت لاحق، يقول أنه لم يقل أنه سيفعل ذلك". أنثى، سوسة، 48 سنة، حلاقة.

يُعتبر آداء المنصف المرزوقي اختبارا واضحا للمشاركين حول نجاح الثورة. ويقول مؤيدو المرزوقي أنه يقدم نموذجاً مختلفاً جذرياً و قيادةً تؤمّنُ انفصالاً عن الماضي، في حين يعتبرُ النقادُ أن دوافعه لتولي الرئاسة نابعة من الأنانية، و ليست مبنية على إهتمام حقيقي بخدمة الوطن.

"[المرزوقي] يبدو جادا في عمله و يريد أن يفعل شيئا للبلد. يعترف بأخطائه. و ينتقد ذاته و منفتح للنقاش". ذكر، سوسة، 43 سنة، عاطل عن العمل.

"الرئيس متعلم، و هو متحدث جيد، يعرف كيف يتعامل مع الشعب التونسي. و لأنه كان مظلوما في الماضي، فهو قريب من الفقراء، و يعلم ما يحدث في المناطق الريفية، و يتعاطف مع الخرّيجين الجامعيين العاطلين عن العمل". أنثى، تونس، 42 سنة، صاحبة محل.

"أنا واثق من أن [المرزوقي] سيفيد البلاد – و هو ليس على الإطلاق مثل الرئيس السابق. لقد قال أنه سيضمن الحرية و سيساعد على بناء البلاد". أنثى، جندوبة، 47 سنة، معينة منزلية.

"[المرزوقي] قريب من الناس و يتفهم المواطنين". ذكر، سوسة، 35 سنة، صاحب محل عمومي للإنترنت.

"[المرزوقي] اختار المنفى و حياة مريحة للغاية في وقت سُجن فيه نشطاء آخرون و لم يشعر أحد بتضحياتهم. كما أنه عاد إلى تونس و على الفور قال أنه يريد أن يكون رئيسا في بداية الثورة عندما كان يتم إطلاق النار على الشباب التونسي". أنثى ، قابس، 42 سنة، أستاذة تعليم ثانوي.

"يريد السلطة. لم أكن أتوقع أن يصبح [المرزوقي] رئيسا". ذكر، سوسة، 43 سنة، عاطل عن العمل.

"[المرزوقي] متسرع. ليس محنَّكا من الناحية السياسية، و هو عفوي جدا". أنثى، سوسة، 38 سنة، عاملة في مصنع.

يُعتبر رئيس المجلس الوطني التأسيسي، مصطفى بن جعفر سياسيا محنكا لديه الخبرة، وقادرا على إدارة النخبة السياسية الجديدة في تونس. يرى المشاركون أن مستواه التعليمي و طريقة حديثه سمات إيجابية سلبية في نفس الوقت.

"متعلم جيدا و لديه معرفة جيدة و خبرة في الحياة. يستطيع أن يقود البلاد". ذكر، سوسة، 67 سنة، متقاعد.

"مصطفى بن جعفر لديه الكفاءة و متعلم حكيم، و لكنه يميل في بعض الأحيان إلى تغيير مواقفه وفقا لمصالحه". ذكر، قابس، 50 سنة، مفتش.

"[بن جعفر] يبدو بارد الدم و متحفظا جدا عندما يتكلم." أنثى، جندوبة، 35 سنة، معلمة.

عند الحديث عن دور بن جعفر في رئاسة المجلس الوطني التأسيسي، أشار المشاركون إلى إرادته القوية، التي يُقدِّرها البعض في حين يعتبره آخرون منحازاً بشكل مفرط.

" استنادا إلى ما لاحظته، هو ليس عادلا مع كل أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، فعلى سبيل المثال، يعطي بعض الناس خمسة عشر دقيقة ليعبروا عن رأيهم، و عشر دقائق فقط لآخرين". أنثى، تونس، 45 سنة، صاحبة محل.

"ليس مؤمنا، خلال أحد جلسات المجلس، أراد بعض الأعضاء الذهاب لصلاة المغرب، و لكنه رفض السماح لهم". ذكر، سوسة، 53 سنة، عامل في مصنع.

"جذب انتباهي خلال المناقشات التي جرت في المجلس الوطني التأسيسي. يبدو أنه يتمتع بشخصية قوية". ذكر، جندوبة، 31 سنة، أستاذ.

هناك توجه لرؤية الأحزاب السياسية التي حققت نجاحا أفضل خلال المنافسة الانتخابية الأخيرة على أنها تلعب دورا هاما في القطع مع النظام السياسي السابق. بغض النظر عن عدد المقاعد التي تحصلت عليها الأحزاب، يتوقع المشاركون من الأحزاب أن تحافظ على وعودها الانتخابية و أن تُشرك المواطنين بشكل مباشر.

"نأمل أن يكون هؤلاء الأعضاء الذين نراهم على شاشات التلفزيون هم الذين سوف نراهم العام المقبل. نريدهم أن يأتوا و يروا الأحياء الفقيرة، و ليس فقط المناطق الثرية. حتى لو لم يفعلوا شيئا، يجب على الأقل أن يأتوا و يروا. نحن لا نريد الانتظار حتى العام المقبل و الانتخابات لنراهم". ذكر، سوسة، 43 سنة، عاطل عن العمل.

"يجب على [النهضة] أن تحافظ على حقوق الناس. صحيح أنهم عانوا كثيرا خلال النظام السابق، لكنهم ليسوا وحدهم. الشباب هم الذين عانوا فعلا، لكن القيادة تركت البلد و طلبت اللجوء السياسي. كانوا يعيشون في رفاه". أنثى، قابس، 42 سنة، أستاذة تعليم ثانوي.

" رأيت قادة التكتل يتناقشون كثيرا. يبدون جادين في القيام بشيء من أجل هذا البلد". أنثى، سوسة، 38 سنة، عاملة في مصنع.

"عندما تسمع ما يقوله التكتل، ترى وحدة في الصورة الخارجية، لكنك لا تعرف ما يحدث في الداخل". أنثى، جندوبة، 29 سنة، طالبة.

"عندما يكون في السلطة أشخاص يخشون الله، لا أعتقد أنه سوف تحدث نفس التجاوزات مرة أخرى. غالبية الأعضاء متعلمون. كانوا جميعا مقموعين و نأمل أنهم لن يفعلوا ما فعله الرئيس السابق." ذكر، جندوبة، 34 سنة، سائق.

و مع ذلك ، استمرت الشكوك حول دوافع الأحزاب الثلاثة التي تشكل الأغلبية الائتلافية، مع تواصل مواكبة المواطنين لما سوف تُسفر عليه المفاوضات من أجل تقاسم السلطة.

"هناك أشخاص لا ينتمون فعلا إلى النهضة، و لهم آراء متطرفة، و لكنهم يدَّعون أنهم جزء منها". ذكر، جندوبة، 27 سنة، عامل نسيج.

"قد يفرّط المؤتمر من أجل الجمهورية في بعض الحقوق في حالة استمراره في لعب دور سلبي. لا ينبغي للحزب أن يقبل بالضغوط و يجب عليه خصوصا أن يتفاعل بأكثر إيجابية مع الوزن المقابل البنّاء لمؤسسات المجتمع المدني". ذكر، قابس، 50 سنة، متفقد.

أما بالنسبة للأحزاب التي لم تحقق نتائج جيدة خلال الانتخابات لكن حازت على بعض المقاعد فإن المشاركين لا يتعرفون بسهولة على أسمائها، و يرون أنها نظمت حملات أقل قدرة على المنافسة.

"سمعنا عن التجديد و عن تحالفه، و لكن لم نرهم أبدا. إنها فكرة جيدة، و لكنهم كانوا بعيدين جدا عن واقعنا". أنثى، تونس، 43 سنة، صاحبة متجر.

"ارتكب الحزب الديمقداطي التقدمي بعض الأخطاء خلال الحملة الانتخابية ، و لو لم يرتكبها لكانت نتائجه أفضل في الانتخابات". ذكر، جندوبة، 42 سنة، رجل أعمال.

عبّر المشاركون في مجموعة التركيز عن قلقهم من نجاح بعض الأحزاب و التي اعتبروها من مخلفات التجمع أو أحزاب تشكلت منه في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. على الرغم من تحقيقها المركزَ الثالث من حيث عدد المقاعد، عبر المشاركون في مجموعات التركيز عن عدم ثقتهم في العريضة الشعبية.

"اعتقد أن الحامدي هو نسخة جديدة من زين العابدين". ذكر ، سوسة، 35 سنة، صاحب مقهى عمومي للإنترنت.

"العريضة هي مشروع للديكتاتورية و الجهوية". ذكر، تونس، 36 سنة، عاطل عن العمل.

"كلها سلبيات. عندما أسمع أعضاء [العريضة الشعبية] يتحدثون، أستغرب لأنني لا أستطيع أن أصدق أن الشعب التونسي يمكن ينزل إلى هذا المستوى من الخطاب. هذا يعطي صورة سيئة جدا عن التونسيين". أنثى، قابس، 40 سنة، كاتب عدل.

"الهاشمي الحامدي – يَعدُّ بالكثير من الأشياء الجيدة، و لكن وفقا للخبراء، من المستحيل أن يحدث أي من ذلك". أنثى، سوسة، 65 سنة، ربة منزل.

و بالمقارنة، عبّر الكثير من المشاركين عن ردود فعل أكثر تضاربا فيما يتعلق بحزب المبادرة و أشاروا إلى ارتباطه بالحزب الحاكم السابق.

"[الزعيم كمال] مرجان لديه علاقات جيدة مع الدول الأجنبية." ذكر، جندوبة، 55 سنة، عاطل عن العمل.

"[مرجان] لديه كفاءات عالية و خبرة جيدة و لكن الحقيقة أن عمله مع التجمع أثّر على سمعته. لقد تمت معاقبة الكثيرين بناء على هذه العوامل". ذكر، جندوبة، 55 سنة، عاطل عن العمل.

"[مرجان] حاول تلميع صورته، و دحض الشائعات ضده". ذكر، سوسة، 35 سنة، عامل يومي.

VII. التطلع إلى الأمام

يتوقع التونسيون من القادة السياسيين المعالجة السريعة للركود الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد منذ قيام الثورة. و على الرغم من أن بعض نقاط الضعف الاقتصادية سبقت المرحلة السياسية الانتقالية التي تمر بها تونس، و أخرى نجمت عن الأزمة الاقتصادية العالمية، أكّد المشاركون أنهم يعتبرون المسؤولين في الحكومة المؤقتة مسؤولين عنها، و يتوقعون أن يضع المسؤولين المنتخبين حديثا السياسات و الخطط في العام المقبل.

"يجب الإسراع في صياغة الدستور و التعجيل في تطوير البلاد". ذكر، جندوبة، 42 سنة، كهربائي.

"يجب أن تنخفض تكاليف المعيشة. و ينبغي القضاء على الفساد و الرشوة في الإدارة". ذكر، تونس، 25 سنة، طالب دراسات عليا.

"أود أن أرى تحسنا في بعض المناطق والولايات. الناس في العاصمة أغنياء، و هم يعيشون في راحة، و لكن هناك مناطق أخرى تعيش في ظروف سيئة مثل القصرين على سبيل المثال. هناك العديد من الشباب العاطلين عن العمل. و أود أن أرى بعض الاستثمارات في تلك المناطق بحيث يتمكن هؤلاء الشباب من العثور على وظائف في بلداتهم". ذكر، تونس، 48 سنة، عامل.

"ينبغي تحقيق أهداف الثورة التي تم التعبير عنها من خلال الشعارات التي رُفعت أثناء الثورة". ذكر، جندوبة، 42 سنة، تاجر.

"من وجهة نظر شخصية أرى أن تونس تشهد أزمة اقتصادية تؤثر على البلاد". ذكر، قابس، 26 سنة، موظف.

أشار المشاركون باستمرار إلى الحاجة لإحداث تغيير في العقليات لمعالجة المظالم الاجتماعية التاريخية التي تم ارتكابها في ظل نظام بن علي. و يُعتبر التركيز على إعادة بناء الثقة الاجتماعية من خلال مواجهة تركة النظام السابق و مساءلة الأفراد معياراً جديداً لقياس التقدم السياسي.

"لا يمكن للتنمية أن تتحقق بين عشية وضحاها، و إنما على المدى الطويل. يجب أن تتغير العقلية تدريجيا – نحن نتحدث هنا عن 20 عاما ربما، و ليس سنتين. نحن لا نزال خائفين و لا نشعر بالأمان. هناك أزمة ثقة. بالمقارنة مع ما كانت عليه الأمور قبل الثورة، بالطبع نلاحظ تحسينات، و لكن التطور سوف يحدث مع مرور الوقت. نفسيا لسنا ثابتين على رأي واحد – فولاءاتنا السياسية تتغير". أنثى، قابس، 26 سنة، طالبة.

"كان هناك الكثير من حرية التعبير مما أدى إلى الفوضى في حرية التعبير. هذه الحرية ينبغي أن تؤدي إلى شيء جيد." ذكر، تونس، 26 سنة، طالب تمريض.

"ليس بالأمر الهين تحسين الأمور بين عشية وضحاها. و لكننا سنقوم بكل ما يتطلبه تحقيق ذلك". ذكر، تونس، 35 سنة، كهربائي.

"إنس الشهداء. هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يتلقى فيها أهالي الشهداء تعويضا. ينبغي علينا أن نكرمهم، و لكن ليس أن نعطيهم المال. إذا أعطيت 20000 دينار لأهالي الشهداء فيمكنني ببساطة أن أنتحر حتى تتمكن زوجتي من الحصول على المال". ذكر، سوسة، 60 سنة، متقاعد.

يُعتبر الحفاظ على صنع القرار الذي يتميز بالتعددية، و الشمولية و الخاضع للمساءلة واجباً سياسياً و أمنياً. و في حين أن غالبية المشاركين يفضلون إعطاء أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الوقتَ لتسوية الخلافات السياسية التي هي نتيجة طبيعية للتمثيل المختلف و المتنوع الناتج عن الانتخابات، فإن المواطنين يربطون بصفة عامة التطورَ على الصعيد السياسي بتحقيق الاستقرار.

"لقد عانينا كثيرا من الحكومة السابقة. نحن مصدومون من كل هذه المسائل في الماضي. نريد أن نرى إدارة عامة جيدة وحكومة مُنتخبة؛ بالإضافة إلى معارضة ناشطة. بالنسبة لي، ينبغي أن يكون لدينا دولة حقيقية تحفظ حقوق جميع الناس. ينبغي أن يكون هناك أيضا فصل بين السلطات. و ينبغي أن يقوم الناس بعملهم كما ينبغي". ذكر، تونس، 49 سنة، خياط.

"نريد الاستقرار و الأمن لبلادنا. عليهم الاستماع إلى جميع الآراء و الاهتمام بالشباب. نريد أن تُسمعَ أصواتنا و نريد حرية المرأة. ينبغي أن يكون لها دور في الحياة مثل الرجال". أنثى، سوسة، 38 سنة، عاملة في مصنع.

"إذا كانت هناك عدالة، فسوف يكون هناك أمن. إذا واصلنا المطالبة بالأمن ، فقد نعود إلى نقطة الصفر. عندما كنا نعيش في نظام ديكتاتوري، كنا نتمتع بالأمن. نحن نحتاج إلى العدالة. و ينبغي أن نكون قادرين على محاكمة الشرطة أمام العدالة. الأمن هو نتيجة للعدالة". ذكر، جندوبة، 42 سنة، تاجر.

"العمل هو أيضا مهم جداً، لأنه سيؤدي إلى تحسين الاقتصاد. كما يجب أيضا أن تتغير عقلية التونسي. نحن بحاجة إلى المساواة الاجتماعية. لم تكن المسألة أبدا متعلقة بالاعتصامات و الاحتجاجات يجب تغيير العقلية. إذا لم يتغير ذلك فلن يتحرك البلد إلى الأمام. يحتاج ذلك إلى وقت و يحتاج الناس إلى الشعور بالأمن والأمان لتغيير هذه العقلية" ذكر، جندوبة، 55 سنة، عاطل عن العمل.

المطلوب إصلاح الإدارة العامة لتشجيع تجاوب المؤسسات – هذا معيار رئيسي آخر في تحديد مدى التقدم الديمقراطي. كما أكد المشاركون في هذا الإطار تحديداً على أهمية الرعاية الصحية و التعليم و الإنتاج الزراعي و النقل و صناعات الخدمات.

"نحن في حاجة إلى معجزة اقتصادية. و على ذكر المستوى الاجتماعي، يجب القضاء على التمييز. يجب أن يكون للجميع راتب، و أن يكون الكل قادرا على كسب خبزه اليومي. هناك حاجة أيضا للقيام بإصلاحات في الإدارة العامة. و إذا لزم الأمر، ينبغي أن تتم الأمور عبر

الإنترنت بحيث لا نحتاج إلى الاصطفاف أمام مختلف المكاتب الإدارية. و لم لا إصلاحات حتى على مستوى الرياضة؟ نحن نريد أن نعيش في راحة". ذكر، قابس، 42 سنة، موظف إداري في جامعة.

"كلنا نحب تونس، لذلك علينا التخلص من الأنانية. العديد من موظفي الإدارة العامة يطالبون بالترفيع في أجورهم. هذه أنانية و انتهازية محضة، على المرء أن يتحلى بالصبر و العمل الجاد. لا تزال لدينا مسألة البطالة". ذكر، قابس، 41 سنة، موظف.

خاتمة واستنتاجات

تسلط مجموعات التركيز التي أجراها المعهد الوطني الديمقراطي في تونس منذ مارس 2011 الضوء على مثابرة الشعب التونسي في خضَمِّ القرارات الضخمة التي اتخذت لرسم المسار السياسي المستقبلي، بعد ثورة لم تؤدّ فقط إلى تنحية دكتاتور، و لكن مثّلت أيضاً مصدر إلهام لثورات مماثلة قادتها شعوب في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. في ظل الذكرى السنوية الأولى لسقوط نظام بن علي، توفر الاستنتاجات التالية إطاراً للنظر في أهمية الإنجازات في العام الماضي، و تسلط الضوء على المواقف التونسية فيما يتعلق بأهم الأهداف السياسية، و تكشف عن التطلعات للمستقبل القريب بما في ذلك على مستوى الاقتصاد و التقدم الاجتماعي، وذلك تمشيا مع المكاسب السياسية.

توسيع تعريف المواطنة

كانت مفاهيم المواطنة في تونس قبل الثورة تستند إلى إظهار الطاعة، و كان الدافع وراءها في معظم الحالات الخوفُ من التداعيات من قبل نظام مستبد. خلال الأشهر الأولى من الفترة الانتقالية، أظهر التونسيون حماسة للحريات التي اكتشفوها حديثا، و لكنهم عبروا بوضوح عن قلقهم من عودة ظهور النظام بدعم من التجمع. و أدى انتشار أحزاب و حركات سياسية جديدة إلى خلق الارتباك حول الخيارات السياسية، و إضفاء الشكوك حول ما يعتبره عموم التونسيين فئة جديدة من النخبة السياسية التي كانت إمّا غير مهتمة أو غير مدركة لمشاغلهم.

على الرغم من المخاوف المتعلقة بافتقار المواطنين للمعلومات الأساسية التي تساعدهم على الإدلاء بأصواتهم بطريقة واعية، أثبتت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي أهمية الثقة في دور خيارات الأفراد. و قد عبّر المشاركون في مجموعة التركيز بوضوح عن قناعتهم بتَرسُّخ ثقافة ديمقراطية جديدة، ولكنهم أكدوا أيضاً على ضرورة إلتزامهم بواجباتهم التي هي على نفس مستوى أهمية ممارسة الاختيار الذي يُعَدُّ أحد ركائز الممارسة الديمقراطية. في المقابل يمكن لشعور كامن بالتمييز و الجهوية أن يهدد إستمرار تأسيس هوية وطنية قوية و ثقافة سياسية. إذا لم يجد المواطنون سبلا فاعلة للمساهمة في تحقيق الأهداف السياسية من خلال الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني, فسوف يخبو حماسهم لتحقيق مكاسب سياسية.

زيادة شرعية القيادة السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية سبيلا للتعبير الشعبي بالإضافة إلى كونها الكيان الذي ينظم الحياة السياسية. فعلى الرغم من أن الحريات المدنية والحريات السياسية في البلاد مُكتشفة حديثا، فإن الدراسات التي أجراها المعهد مع مجموعات التركيز طوال فصلي الربيع والصيف من عام 2011 كشفت أن المواطنين كانوا متشككين في الطبقة السياسية التي كان يُنظر إليها على أنها بعيدة وغير قادرة على معالجة قضايا البلاد الملحّة. و بالنظر إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي كانت ستجرى في جويلية 2011 (قبل أن يتم تأجيلها)، وجد المعهد الوطني الديمقراطي مستويات عالية من القلق إزاء العدد الكبير من الأحزاب والمرشحين المستقلين الذين سيخوضون السباق الانتخابي. و أعرب المشاركون عندئذ عن رغبتهم في معرفة المزيد عن المرشحين و المشاركة في الانتخابات، و لكن كانت لهم شكوك عميقة بشأن قدرة القادة على الوفاء بوعودهم.

على الرغم من هذا الخوف من جانب الناخبين – وكثير منهم ينتخبون للمرة الأولى – حققت الانتخابات نجاحاً ساحقاً، ليس فقط على مستوى تأكيد إرادة المواطنين و دعم السلطة السياسية، و لكن أيضا باعتبارها مرحلة رمزية أظهرت قطعا نهائيا مع النظام السابق.

و من المتوقع الآن من القادة المُنتخبين الذين يتمتعون بشرعية جديدة، أن يقدموا نتائج ملموسة لجمهور متحمس بعد تجربتهم الانتخابية الأخيرة. الناس في حاجة إلى الأحزاب للتواصل مع العمليات و الأحداث التي تجري من حولهم. و يتعيّن على الأحزاب و قادتها على حد سواء التعامل مع توقعات الناس و القيام بجهود هادفة نحو تحقيق الأهداف المُعلنة إذا ما أرادت الحفاظ على أهميتها و بناء المصداقية. في أجواء فترة ما بعد الانتخابات، سوف يكون للأحزاب التي تُثبت براعتها في هذا الصدد أكبر فرصة للنجاح.

الرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بالتوازي مع التقدم السياسي

طوال عام 2011، كانت الأولوية بالنسبة للتونسيين تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على معالجة معدلات البطالة في البلاد. و تراوحت وجهات النظر حول مدى مسؤولية الحكومة في توفير فرص العمل، مقابل وجهة نظر اقتصادية ليبرالية تقوم على تشجيع توسيع دور القطاع الخاص و إنشاء المشاريع من أجل تنمية يتم الإشراف عليها محلياً. وبغض النظر عن إختلاف الاراء خلال هذه النقاشات، فقد أجمع المشاركون في مجموعات التركيز على أن الزيادة في الإنتاجية مسألة ضرورية، معترفين جزئياً بأن الإضرابات والاعتصامات – رغم أنها من مظاهر حرية التعبير – تزيد من تباطؤ الانتعاش الاقتصادي.

في المقابل ، عانى مسؤولو الحكومة الانتقالية من أجل القيام بإجراءات إسعافية خلال فترة عملهم، و ذلك بدلا من العمل السياسي الذي يهدف إلى وضع سياسات طويلة المدى. و في الوقت نفسه، قدمت الأحزاب السياسية وعودا للناخبين المحتملين بالعمل على الإنتعاش الإقتصادي خلال حملاتهم الانتخابية، و لكنهم لم يقدموا أي اقتراحات ملموسة بعد الانتخابات. و بالتطلع إلى السنة المقبلة، التي سيحتاج فيها السياسيون التونسيون إلى تركيز على بناء توافق وطني على مجموعة من المسائل السياسية الأساسية، سوف يكون مدى قدرة هؤلاء القادة على إدارة التوقعات ومعالجة المصاعب المالية في وقت واحد عاملا حاسما في كيفية تقييم التونسيين للتقدم المُحرز في العملية الانتقالية .

توقعات عالية لقيام مؤسسات حاكمة عادلة

يريد التونسيون أن توفر الحكومة الخدمات و الاستقرار السياسي و الإقتصادي و أن يقع تمثيلهم من طرف النواب الذين وقع إنتخابهم لخدمة المواطنين. و يُنظر إلى الدستور، وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة، على أنه على رأس الأولويات لأنه يُعتبر شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار و جزءا لا يتجزأ من حل مشاكل أخرى. قد تكون توقعات التونسيين من

المجلس كبيرة، و لكن بالنظر إلى التحديات التي تواجه مجتمعهم، أو ربما في غياب المبادئ التنظيمية الأخرى، فإن المجلس يمثل المؤسسة الوحيدة الملموسة التي سوف توفر على المدى القصير بعض الوضوح بالنسبة لوضعهم و سوف تعزز عملية الانتقال نحو حكم ديمقراطي حقيقي.

يقول أغلب المشاركين الذين شملهم الاستطلاع في مجموعة التركيز أنه لا ينبغي أن يهيمن الدين على الحياة السياسية و على الدستور الجديد ، و لكن ينبغي أن يعكس هذين الأخيرين القيم الدينية. يدعم المشاركون قيام المرأة بدور فعّال، إن لم يكن بدور غير محدود، في السياسة والحياة العامة. إلا أنّ هذه الإجابات تخفي وراءها غالبا صعوبات في إطلاق مسار الديمقراطية الدستورية والمجتمع المدني التعددي في بلد شوّهته عقود من التكتيكات الانقسامية للحكم الاستبدادي.

و دعا المشاركون في مجموعة التركيز باستمرار لإقامة العدالة و المحاسبة على الجرائم التي ارتُكبت ضد المواطنين من قبل النظام السابق على مدى السنوات الـ23 الماضية، و خاصة خلال فترة الثورة. و تُعتبر المحاكمات العادلة لمسؤولي النظام السابق و قوات الشرطة – التي يشرف عليها القضاء المُخول لإصدار أحكام – على أنها خطوة ضرورية لتضميد جراح الماضي.

الشباب التونسي في بحث مستمر عن صوت سياسي

ينسب الجميع الفضل في قيادة الثورة التي بدأت التحول نحو الديمقراطية إلى الشباب التونسي لكن نشاطهم لم يترجم إلى مشاركة سياسية خلال العملية الإنتخابية و بالتالي فإن هذا الجزء المهم من المجتمع – الذي غالبا ما كان يُشار إليه "بالقاعدة الشبابية" في الماضي – يقف عند مفترق طرق إذ يواجه محدودية فرص العمل و سبلا قليلة للمساهمات المفيدة في الخطاب السياسي. يبقى الشباب المشاركون في مجموعة التركيز حذرين من الأحزاب السياسية و لا يرون إلا خيارات قليلة للمساهمة من خلال جمعيات المجتمع المدني التي يشعرون أنها تمثل مصالحهم.

لا يزال الشباب التونسي يمثل فرصة كبيرة للأحزاب السياسية في بيئة ما بعد الانتخابات، لإلهام وتعبئة قواعدها الشعبية التي حصلت على دعمها خلال فترة الحملة الانتخابية. و بالمقارنة مع جيل آبائهم، برهن الشباب التونسي على تميّزهم بفهم دقيق للعملية السياسية و استعدادهم لاستخدام مهاراتهم – بما في ذلك الذكاء والتنظيم في شبكات الإنترنت – وطاقاتهم الإنتاجية الفعالة. باتباع استراتيجيات فعالة لتسخير هذه الإمكانات يمكن تحقيق مكاسب سياسية للأحزاب التي تسعى إلى إشراك مكوناتها بنشاط باعتبارها جزء من برامجها الاستراتيجية لعام 2012.

ملحق أ مواقع مجموعات التركيز

الموقع	العمر	الجنس	العدد حسب الجنس	المتسوى التعليمي	التشغيل	التوزيع السكاني
تونس	25 – 34	مختلط	5 نساء 5 رجال	10 جامعي	8 طلاب 2 يعملون	منطقة حضرية
	فوق 35	نساء	9	8 ثانوي 1 إبتدائي	5 يعملن 3 ربّات بيوت 1 متقاعدة	منطقة حضرية
	فوق 35	رجال	9	4 جامعي 2 ثانوي 2 إبتدائي 1 غير متعلم	6 يعملون 2 عاطلون عن العمل 1 متقاعد	منطقة حضرية
قابس	25 – 34	مختلط	5 نساء 5 رجال	7 جامعي 3 ثانوي	3 يعملون 3 طلاب 4 عاطلون عن العمل	منطقة شبه حضرية
	فوق 35	نساء	10	3 جامعي 1 ثانوي 6 إبتدائي	5 يعملن 5 عاطلات عن العمل	منطقة شبه حضرية
	فوق 35	رجال	11	4 جامعي 4 ثانوي 3 إبتدائي	9 يعملون 2 عاطلان عن العمل	منطقة شبه حضرية
سوسة	25 – 34	مختلط	4 نساء 6 رجال	8 جامعي 1 ثانوي 1 إبتدائي	2 يعملون 4 طلاب 4 عاطلون عن العمل	منطقة حضرية
	فوق 35	نساء	10	5 ثانوي 4 إبتدائي 1 غير متعلم	5 يعملن 5 ربّات بيوت	منطقة حضرية
	فوق 35	رجال	10	1 جامعي 4 ثانوي 5 إبتدائي	7 يعملون 1 متقاعد 2 عاطلان عن العمل	منطقة حضرية
جندوبة	25 – 34	مختلط	5 نساء 5 رجال	8 جامعي 1 ثانوي 1 إبتدائي	6 يعملون 3 طلاب 1 عاطل عن العمل	منطقة شبه حضرية
	فوق 35	نساء	10	3 جامعي 2 ثانوي 2 إبتدائي 3 غير متعلم	4 يعملن 3 ربّات بيوت 3 عاطلات عن العمل	منطقة شبه حضرية
	فوق 35	رجال	9	4 جامعي 2 ثانوي 3 إبتدائي	6 يعملون 3 عاطلون عن العمل	منطقة شبه حضرية